التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2012 - 2013

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

مقدمة

لا شكّ أن الإحصاءات السكانية والاقتصادية والتعليمية تعطي دلالات مهمة حول أوضاع الشعب الفلسطيني ومساراته المستقبلية المحتملة. غير أنه من الضروري التنبيه إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه أوضاعاً استثنائية؛ إذ يقع نصفه، من جهة أولى، تحت الاحتلال الصهيوني الغاشم بكل ما يملك من أدوات قهر واستغلال وتدمير وتعطيل، بينما يعيش النصف الثاني لهذا الشعب، من جهة أُخرى، في الشتات والمنافي، حيث يعاني من مرارة التشرد واللجوء والحرمان. وهنا تبرز إشكالية الدراسات الإحصائية التي لا تُنبه إلى هذه الحالة الاستثنائية وإلى دور الاحتلال في تعطيل القدرة الانتاجية والإبداعية للشعب الفلسطيني، وتعطيل البنى المؤسسية للدولة الفلسطينية ومؤسساتها. كما أن عدداً من الجوانب الإحصائية، وخصوصاً السكانية، تنحو منحى تقريبياً بسبب وجود كتلة ضخمة من الشعب الفلسطيني في الخارج، وموزعة على بلدان عديدة وأنظمة سياسية مختلفة.

يحاول هذا الفصل ما أمكن تقديم صورة موضوعية للأوضاع السكانية الفلسطينية في الداخل والخارج. غير أنه يركز في دراسته للجوانب الاقتصادية والتعليمية على مناطق الضفة القطاع حيث يمكن تقديم إحصاءات أقرب للدقة، بسبب وجود مؤسسات السلطة الفلسطينية التي تُعنى بهذه الجوانب.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2013 في العالم نحو 11.807 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.553 مليون نسمة نهاية سنة 2012 و11.225 مليون نسمة سنة 2011[1].

يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية التي تضمّ الأراضي المحتلة في السنتين 1948 و1967، والذين يقدر عددهم بنحو 5.916 ملايين نسمة يشكلون نصف الفلسطينيين في العالم، وبواقع 4.485 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 38% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.43 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12.1 % (انظر جدول 7/1).

أما الفلسطينيون في الشتات فيقدر عددهم بنحو 5.891 ملايين نسمة، يشكلون نصف الفلسطينيين في العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين فيها نهاية سنة 2013 بنحو 3.535 ملايين نسمة، أي بنسبة 29.9% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.691 مليون فلسطيني بنسبة 14.3%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 665 ألفاً أي ما نسبته 5.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 7/1).

وفي نهاية سنة 2012 بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم نحو 11.553 مليون فلسطيني، منهم 4.357 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.398 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وما يقارب 3.459 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.683 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 656 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 7/1).

جدول 7/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2012 و2013 (بالألف نسمة)[2]

مكان الإقامة		2012		2013	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,684.1	23.2	2,754.7	23.3
	قطاع غزة	1,672.9	14.5	1,730.7	14.7
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		*1,398.3	12.1	*1,430.2	12.1
الأردن		**3,459.1	29.9	**3,535.2	30
الدول العربية الأخرى		1,682.9	14.6	1,690.6	14.3
الدول الأجنبية		655.5	5.7	665.3	5.6
المجموع الكلي		**11,552.8**	**100**	**11,806.7**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.683 مليون نسمة لسنة 2013، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 308 آلاف (اعتماداً على إحصائيات سنة 2012) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.35 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

**بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على حصاد نهاية سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، والتي تقدر بـ 2.2%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2013 (%)

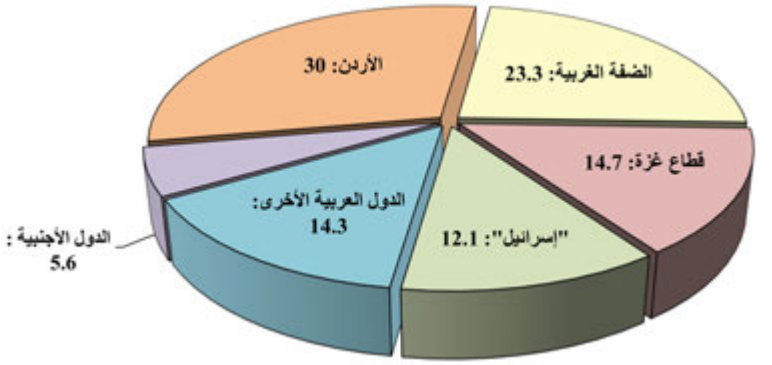

وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 1.924 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 7.872 ملايين لاجئ، أي نحو 68.1% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك حسب تقديرات سنة 2012. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

جدول 7/2: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2012[3]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	797,495	1,126,886	150,000	3,459,100	474,053	528,711	680,136	655,500	**7,871,881**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2012

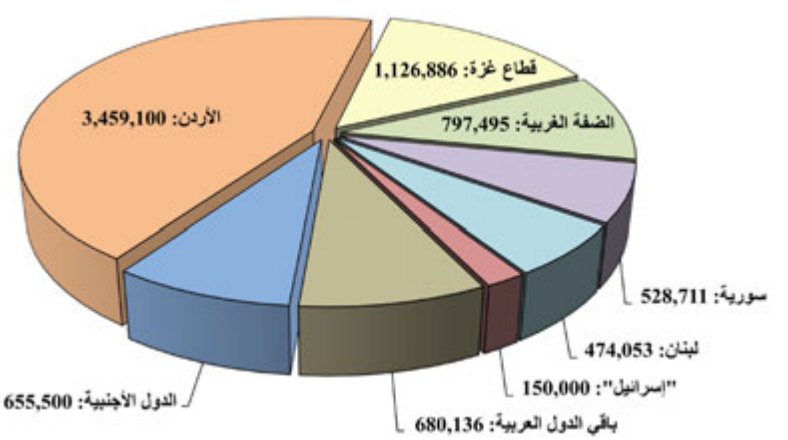

2. الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 4.485 ملايين فرد منهم نحو 2.755 مليون في الضفة الغربية (61.4%)، و1.731 مليون فرد (38.6%) في قطاع غزة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2013، إلى أن 44.2% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 1.984 مليون لاجئ في نهاية سنة 2013. إذ بلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 818 ألف لاجئ بنسبة 29.7% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم نحو 1.166 مليون لاجئ بنسبة 67.4% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول 7/3: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 2012–2013[4]

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2012	الضفة الغربية	2,684,066	61.6	797,495	29.7
	قطاع غزة	1,672,865	38.4	1,126,886	67.4
	الضفة والقطاع	**4,356,931**	**100**	**1,924,381**	**44.2**
2013	الضفة الغربية	2,754,722	61.4	818,489	29.7
	قطاع غزة	1,730,737	38.6	1,165,870	67.4
	الضفة والقطاع	**4,485,459**	**100**	**1,984,359**	**44.2**

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2013 بـ 39.9%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 37.7% في الضفة الغربية مقابل 43.3% في قطاع غزة؛ بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين، بواقع 3.2% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة (انظر جدول 7/5).

بلغ عدد الذكور المقدر في نهاية سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.279 مليون ذكر مقابل 2.207 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل مئة أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.399 مليون ذكر مقابل 1.355 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 879 ألف ذكر مقابل 852 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2[5].

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 101.3 في سنة 1997 إلى 74.8 في سنة 2013. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.7 سنة 1997 إلى 69.5 سنة 2013، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 114.5 في سنة 1997 إلى 84.1 سنة 2013[6].

وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 1997–2013، حيث تراوح العمر الوسيط ما بين 16.4 عاماً في سنة 1997 و19.3 عاماً في سنة 2013. عند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 1997 إلى 20.3 عاماً في سنة 2013، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.8 عاماً في سنة 1997 إلى 17.9 عاماً في سنة 2013[7].

كما تشير التوقعات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة سينخفض من 32.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2013 إلى 31.9 مولوداً سنة 2015. أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدر معدل المواليد الخام سنة 2013 في الضفة الغربية 29.7 مولوداً، في حين قدر في قطاع غزة 37.1 مولوداً للسنة نفسها[8].

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام المقدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.8 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2013 إلى 3.6 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام من 4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين في سنة 2013 في الضفة الغربية إلى 3.8 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. في حين يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام في قطاع غزة من 3.7 حالات وفاة في سنة 2013 إلى نحو 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015. وهو ما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية، وتحسن الوعي الصحي لدى المواطنين وتطور الخدمات الصحية[9].

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9%، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و3.4% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال

السنوات الأربع القادمة (2014–2017). حيث إن استمرار تحسن المستوى الصحي، وانخفاض مستوى الوفيات، وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة، سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لاستيعاب هذه الزيادة المتوقعة. وتعد الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني[10].

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج مسح الأسرة الفلسطيني 2010، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.4 مواليد للفترة 2008–2009 مقابل 6 مواليد في سنة 1997. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية خلال الفترة 1997–2009، حيث بلغ 4 مواليد للفترة 2008–2009 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مواليد في سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 5.2 مواليد للفترة 2008–2009 مقابل 6.9 مواليد في سنة 1997[11].

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بلغ 4.1 مواليد سنة 2010 (بواقع 3.8 مواليد في الضفة و4.9 مواليد في القطاع) مقارنة بالدول العربية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3 مواليد، وفي تونس 2.2 مواليد وذلك في سنة 2012، لذا تُعدّ الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق ذات مستوى الخصوبة المرتفع[12].

نتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع العمر المتوقع للأفراد حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2013 في الضفة الغربية وقطاع غزة 72.9 عاماً (71.5 عاماً للذكور و74.4 عاماً للإناث)، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2013 في الضفة الغربية 73.3 عاماً (71.9 عاماً للذكور و74.8 عاماً للإناث)، في حين بلغ العمر المتوقع في قطاع غزة 72.3 عاماً (71 عاماً للذكور و73.8 عاماً للإناث). ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة الأخرى تحسن المستوى الصحي، والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال[13].

تشير بيانات سنة 2012 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.3 أفراد سنة 2012 مقارنة مع 6.4 أفراد سنة 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.1 أفراد سنة 2012 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6 أفراد في سنة 2012 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 1997[14].

يلاحظ أن معدلات النمو السكاني مرتفعة في جميع محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية. أما أعلاها فهو في محافظة شمال قطاع غزة، يليها محافظتي رفح ثم دير البلح، بينما كان أعلى معدل نمو في الضفة الغربية في محافظتي طوباس والخليل.

ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات لسنة 2013 إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 15% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.3%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 9.1%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول 7/4: عدد المواطنين المقدر حسب المحافظة لسنتي 2007 و2013[15]

المحافظة	2007	2013	معدل النمو السنوي 2007–2013
الضفة الغربية	**2,345,107**	**2,754,722**	**2.7**
جنين	256,212	299,775	2.7
طوباس	48,771	61,605	4
طولكرم	158,213	177,134	1.9
نابلس	321,493	368,477	2.3
قلقيلية	91,046	106,690	2.7
سلفيت	59,464	68,410	2.4
رام الله والبيرة	278,018	333,597	3.1
أريحا والأغوار	41,724	50,076	3.1
القدس	362,521	407,902	2
بيت لحم	176,515	207,707	2.7
الخليل	551,130	673,349	3.4
قطاع غزة	**1,416,539**	**1,730,737**	**3.4**
شمال غزة	270,245	342,030	4
غزة	496,410	597,391	3.1
دير البلح	205,534	251,428	3.4
خانيونس	270,979	325,926	3.1
رفح	173,371	213,962	3.6
الضفة والقطاع	**3,761,646**	**4,485,459**	**2.9**

عدد المواطنين المقدر في محافظات الضفة الغربية 2013

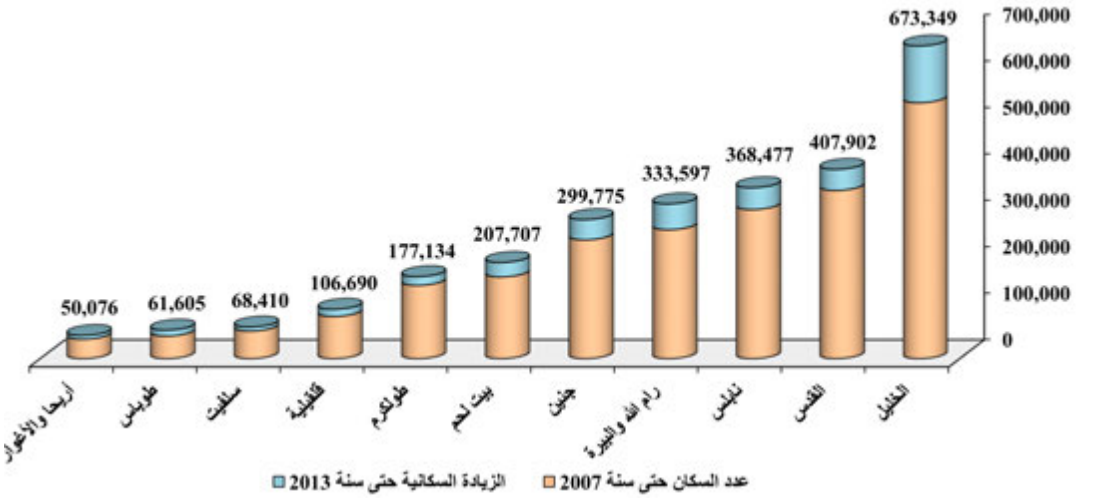

عدد المواطنين المقدر في محافظات قطاع غزة 2013

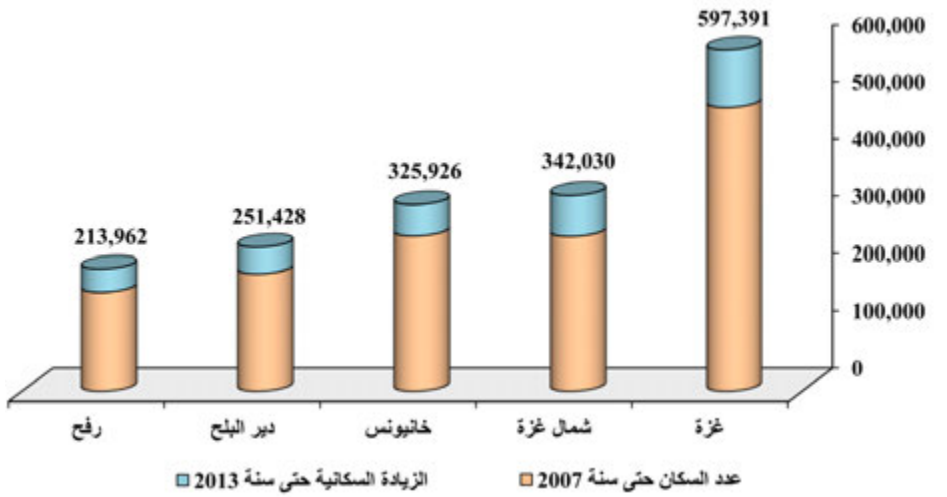

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2013 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" نحو 1.43 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.398 مليون فلسطيني سنة 2012، أي بزيادة قدرها 2.3%. وتظهر البيانات المتوفرة حول المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" لسنة 2012 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً قد بلغت 36.1%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.1%[16].

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2012، بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.3 مواليد لكل امرأة، ويُعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في "إسرائيل" البالغ 3 مواليد لكل امرأة. كما أشارت البيانات للسنة نفسها إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.8 أفراد لكل أسرة. وبلغ معدل المواليد الخام نحو 24.8 مولوداً لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين. كما بلغ معدل الوفيات الخام 2.8 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين، أما معدل وفيات الرضع فكان 6.6 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء؛ علماً أن نسبة الجنس بلغت 102.2 ذكر لكل مئة أنثى. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[17].

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2013 بنحو 3.535 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.459 ملايين نسمة نهاية سنة 2012، وذلك بناء على تقديرات الباحث (انظر جدول 7/1).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2010، بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 2.2%. كما بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن نحو 3.3 مواليد لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. كما بلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ للسنة نفسها[18].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك 2,110,114 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2013/1/1، مقارنة مع 2,047,367 لاجئاً مسجلاً في 2012/1/1. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط في الأردن هو نحو 3.1% سنوياً. ويعيش نحو 18% منهم في المخيمات في 2013/1/1. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 2,133,756 لاجئاً مسجلاً[19].

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 528,711 نسمة في 2013/1/1، مقارنة مع 510,444 نسمة في 2012/1/1، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ3.6%. ويعيش نحو 30% منهم في المخيمات في 2013/1/1، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين

الذين هُجّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 546,646 لاجئاً مسجلاً[20].

ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية نتيجة للصراع الدائر هناك. وبالرغم من أن السلوك العام للاجئين وللفصائل الفلسطينية هو عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري؛ إلا أن مخيماتهم قد تحولت إلى مسارح للاشتباكات والدمار. ومن بين نحو 540 ألف فلسطيني في سورية، أصبح هناك في مطلع 2014 نحو 440 ألفاً بحاجة ماسة للمساعدة المستمرة؛ واضطر نحو 270 ألفاً للهجرة والتشرد إلى أماكن أكثر أمناً داخل سورية، بينما اضطر للجوء خارج سورية نحو 80 ألفاً آخرين. وتوزع هؤلاء اللاجئين على لبنان التي استقبلت نحو 53 ألفاً، والأردن التي استقبلت 14 ألفاً، ومصر 6 آلاف، وغزة 860. وهناك لاجئون انتقلوا إلى تركيا وليبيا وماليزيا وغيرها[21].

وقد تعرض نحو 52 ألف منزل من منازل اللاجئين الفلسطينيين في سورية لشكل من أشكال الضرر الشديد. واضطرت 18 مدرسة من مدارس الأونروا للتحول إلى مراكز إيواء للاجئين في سورية؛ بينما تعرض 68 مبنى من مبان الأونروا لأضرار أو لم يعد بالإمكان الوصول إليها. ومن بين 66 ألف طالب فلسطيني، التحق بالسنة الدراسية نحو 47 ألفاً منهم. وفي الوقت نفسه، فقد تمّ إغلاق 13 مركزاً من أصل 23 مركزاً صحياً للأونروا في سورية. وقد أطلقت الأونروا مناشدات إنسانية لجمع مبلغ 417 مليون دولار لتغطية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الضرورية خلال سنة 2014[22].

تشير أحدث البيانات المتوفرة بين أيدينا حول الفلسطينيين المقيمين في سورية سنة 2009 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%. كما أشارت البيانات لسنة 2010 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.1 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 1.6%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي في سنة 2010 للفلسطينيين في سورية 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للسنة نفسها[23].

هـ. لبنان:

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2013/1/1 كمقيمين في لبنان 474,053 فرداً مقارنة مع 465,798 نسمة في 2012/1/1. أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1.8%.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ويعيش نحو 50% منهم في المخيمات في 2013/1/1. والجدير بالذكر أنه حسب إحصاءات الأونروا في 2013/7/1 هناك 478,740 لاجئاً مسجلاً[24].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2011، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مئة أنثى. كما أشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث الفلسطينيات غير المتزوجات في لبنان (12 عاماً فأكثر) بلغت 43.7%، وبلغت نسبة المتزوجات 52.2%، ونسبة المطلقات 2.3%، وبلغت نسبة الأرامل 1.7%[25].

كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17 حالة وفاة لكل ألف مولود حيّ[26].

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

من خلال مقارنة بعض المؤشرات الديموغرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 7/5، يمكننا ملاحظة عدة أمور أهمها:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن نسبة الإعالة في قطاع غزة هي أعلى نسبة، يليها الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن، ثم في "إسرائيل"، ثم الضفة الغربية، بينما تُشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.8 حالات وفاة سنة 2013، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي تمارسها.
- أن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد ظلّت على حالها في مناطق السلطة الفلسطينية، إلا أنها بقيت مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[27]

المؤشر	الضفة الغربية 2013	قطاع غزة 2013	مجموع الضفة والقطاع 2013	"إسرائيل" 2012	الأردن 2010	سورية 2010	لبنان 2011
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	37.7	43.3	39.9	36.1	35.9 (2007)	33.1 (2009)	31.1
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.2	2.4	2.9	4.1	5.2 (2007)	4.4 (2009)	6.1
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15–64 عاماً)	69.5	84.1	74.8	77.9 (2007)	84 (2007)	59.7 (2007)	62.1 (2007)
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.3	103.2	103.2	102.2	–	100.4 (2009)	98.2
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	29.7	37.1	32.6	24.8	29.2	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4	3.7	3.8	2.8	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2010)	4.9 (2010)	4.1 (2010)	3.3	3.3	2.5	2.8
معدل الزيادة الطبيعية	2.6	3.4	2.9	2.5 (2010)	2.2	1.6	2.2 (2010)
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.1 (2012)	6 (2012)	5.3 (2012)	4.8	4.8	4.1	4.4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

3. اللاجئون الفلسطينيون:

قامت وكالة الأونروا بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين. والجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، وما يُسمى بالمسجلين الآخرين، وفق تقديرات الأونروا في 2013/7/1:

جدول 7/6: عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2013/7/1[28]

المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين
الضفة الغربية	748,899	157,470	**906,369**
قطاع غزة	1,221,110	63,923	**1,285,033**
لبنان	444,480	34,260	**478,740**
سورية	507,904	38,742	**546,646**
الأردن	2,054,527	79,229	**2,133,756**
المجموع	**4,976,920**	**373,624**	**5,350,544**

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2013/7/1

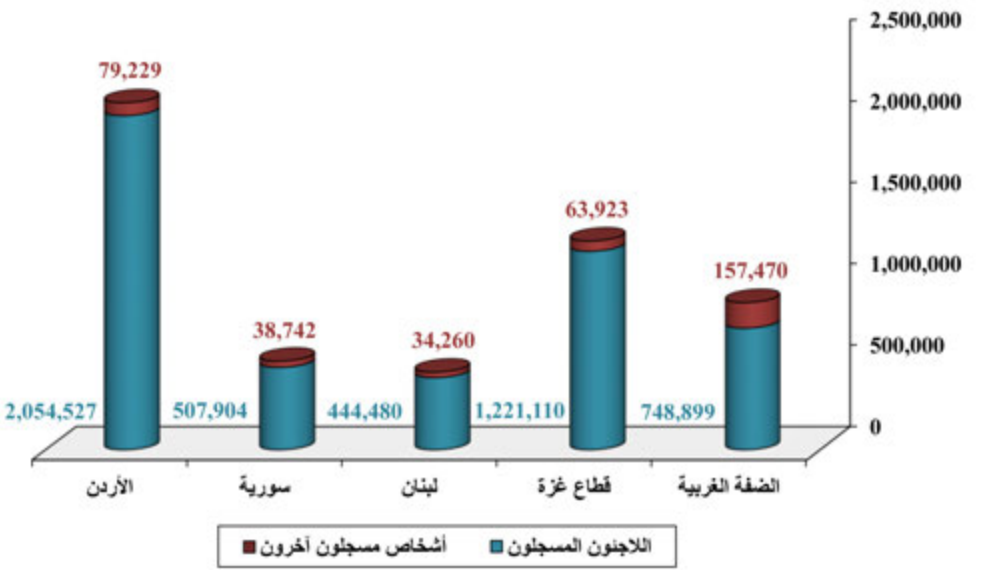

يقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة في 2013/7/1 بنحو 5.351 ملايين نسمة، يقيم نحو 39.9% منهم في الأردن، و41% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين على 24% في قطاع غزة و16.9% في الضفة الغربية) والباقي 19.1% مسجلون في سورية ولبنان (انظر جدول 7/6). وبلغت نسبة القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين 29% في 2013/7/1، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق.

ويلاحظ أن متوسط حجم العائلة في جميع مناطق تواجد اللاجئين يتناقص مع الزمن بشكل طفيف. فقد انخفض المتوسط العام من 4.6 أفراد لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.4 أفراد لكل أسرة سنة 2010.

جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة[29]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي في 2013/7/1	معدل المواليد الخام (2010)	متوسط حجم العائلة (2010)	عدد العائلات (2010)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات في 2013/7/1	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات في 2013/7/1 (%)
الضفة الغربية	906,369	29.4	4	44,502	19	218,941	24
قطاع غزة	1,285,033	31.4	4.5	106,009	8	547,405	43
لبنان	478,740	25.8	3.9	55,926	12	241,322	50
سورية	546,646	19.6	4.1	35,016	9	164,456	30
الأردن	2,133,756	29.2	4.8	73,025	10	373,993	18
المجموع	**5,350,544**	–	**4.4**	**314,478**	**58**	**1,546,117**	**29**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/7/1

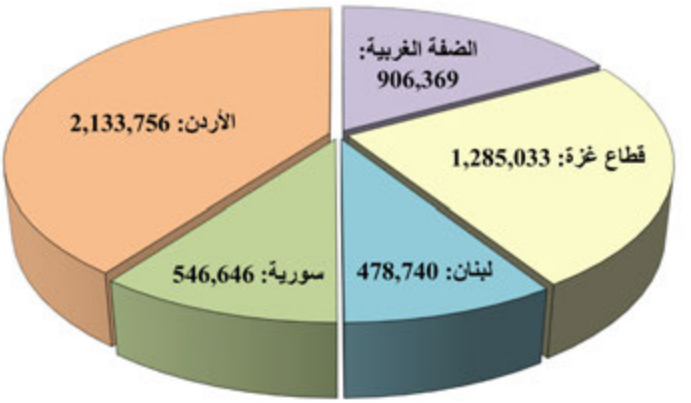

عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/7/1

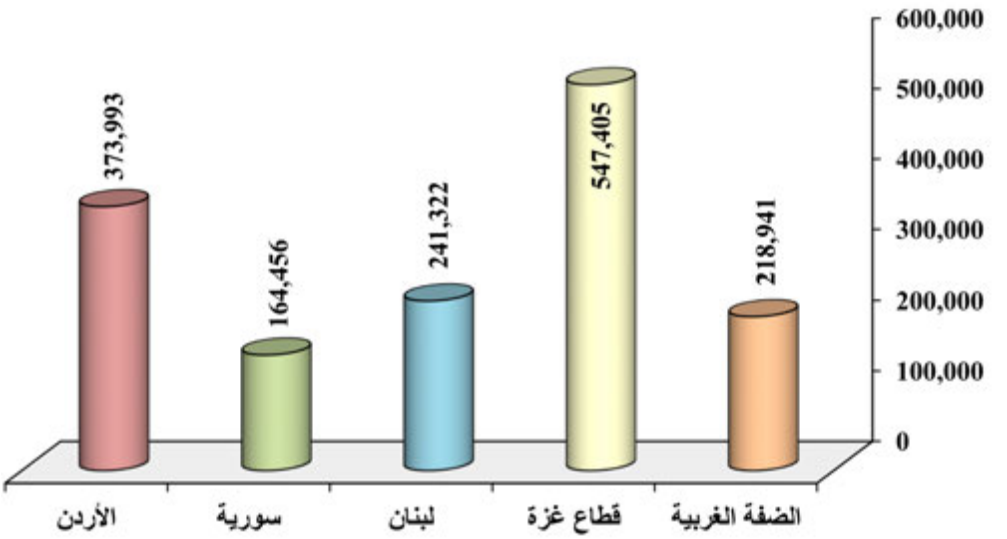

4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 5.9 ملايين نسمة في نهاية سنة 2013، في حين بلغ عدد اليهود 6.1 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"،

و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.42 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 48.9% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.87 ملايين مقابل نحو 7.18 ملايين فلسطيني.

جدول 7/8: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)[30]

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2011	4,231	1,367	5,598	5,898
2012	4,357	1,398	5,755	6,000
2013	4,485	1,430	5,915	6,103
2014	4,615	1,466	6,081	6,207
2015	4,749	1,503	6,252	6,313
2016	4,887	1,541	6,428	6,420
2017	5,029	1,580	6,609	6,529
2018	5,175	1,620	6,795	6,640
2019	5,325	1,661	6,986	6,753
2020	5,479	1,703	7,182	6,868

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)

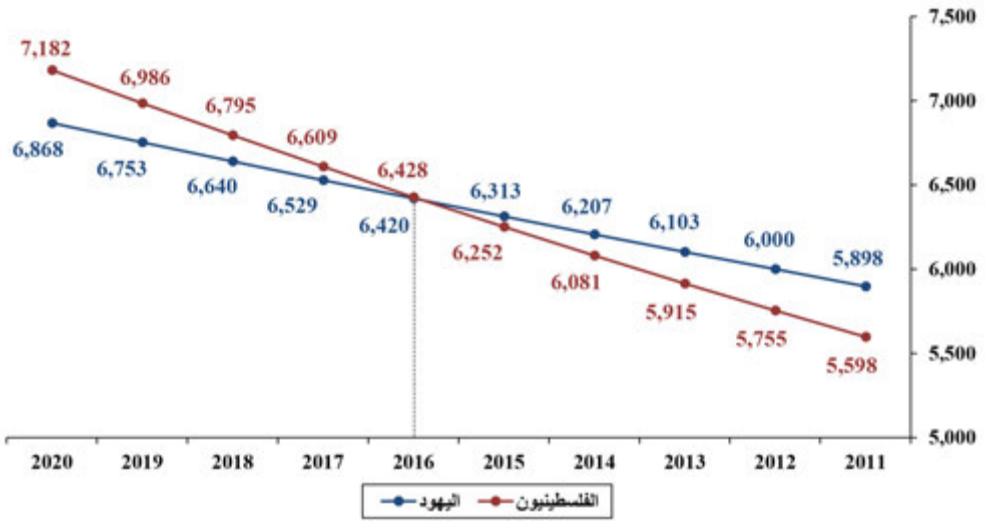

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

شكلت التطورات الاقتصادية الفلسطينية لسنتي 2012 و2013 منعطفاً حاداً في مسار النمو الاقتصادي. إذ تراجع هذا النمو سنة 2012، ثم انخفض في السنة التالية بصورة أشدّ؛ مما ينذر ببدء مرحلة جديدة تتصف ببطء النمو أو الركود لسنوات قادمة، خصوصاً وأن توقعات نمو سنة 2014 يكتنفها الغموض، ضمن مسارات متعددة تتراوح بين توقعات تفاؤلية وأخرى تشاؤمية. وهي مسارات قائمة على افتراضات لها ما يبررها، بحيث يتعذر التنبؤ بمسار محدد في ظلّ أوضاع غير مستقرة بشأن نتائج المفاوضات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، إضافة إلى معاناة قطاع غزة من الحصار المطبق، ومن إغلاق الأنفاق الحدودية وهدمها، ومن البنية التحتية المتهالكة. أما في الضفة الغربية فهي تعاني من استمرارية التهويد وبناء المستعمرات، والجدار الفاصل، إضافة للحواجز الأمنية بحيث يتعذر انتظام أو استمرار حركة انتقال الأفراد وتداول السلع. هذا إلى جانب تعثر إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية واسعة الانتشار؛ وهو يعكس حركة التطور والنمو الاقتصادي كمحصلة لمشاركة مختلف أنشطة المجتمع.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 6,797.3 مليون دولار سنة 2012 إلى 6,896.7 مليون دولار* سنة 2013 أي بمعدل سنوي قدره 5.9% و1.5% للسنتين المذكورتين على التوالي وبمتوسط قدره 3.7%؛ مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004. ويعدُّ معدل هذا النمو منخفضاً جداً مقارنة بسنة 2011 والسنوات السابقة، باستثناء سنة 2006 التي سجلت تراجعاً سالباً بنسبة 5.2% (انظر جدول 7/9).

ويتفق هذا المستوى من النمو مع تقييم صندوق النقد الدولي للنشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع لسنة 2013 بأن النمو ظلّ أضعف مما كان متوقعاً، مع استمرار الضغوط

* إذا اعتمدنا سنة 2010 كسنة أساس، فإن التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية سنة 2013 تبلغ 11,906.9 مليون دولار. انظر:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42013A.pdf

المالية المحفزة العامة[31]. ويعزز ذلك المناخ الاقتصادي السائد، بفعل الممارسات الإسرائيلية المثبطة والمعوِّقة للأنشطة والمشروعات الإنتاجية، ومن ثم فهو أحد أبرز عوامل التراجع في النمو الاقتصادي للسنتين المذكورتين.

أما عن توقعات النمو للفترة 2014–2016 فيعكسها خطّ الاتجاه العام لتحليل الانحدار البسيط، والذي يشير إلى توقع حدوث نمو سنوي بنحو 5.4% مع هبوط تدريجي تباعاً، استناداً لمحصلة السيناريوهات المستقبلية.

جدول 7/9: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[32]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	12+	8.6+	5.2–	5.4+	7.1+

السنة	2009	2010	2011	*2012	**2013
الناتج المحلي الإجمالي	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	6,896.7
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7.4+	9.3+	12.2+	5.9+	1.5+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

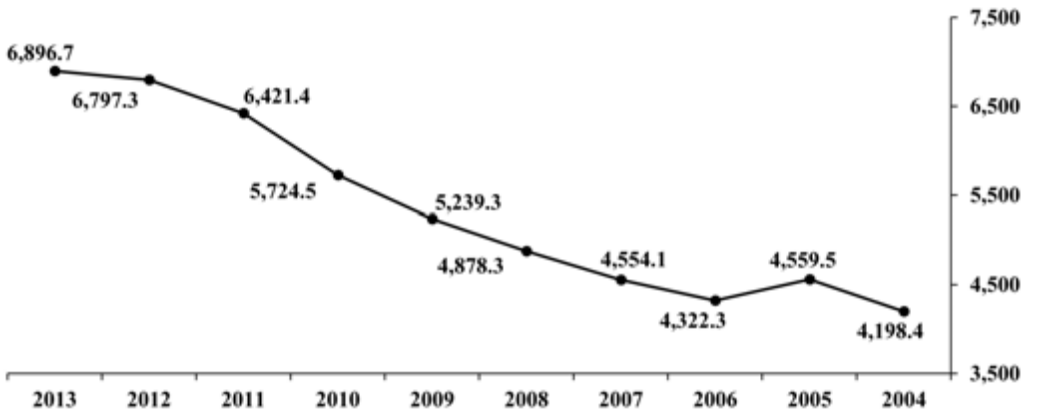

معدل النمو أو التراجع السنوي للناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2004–2013 (%)

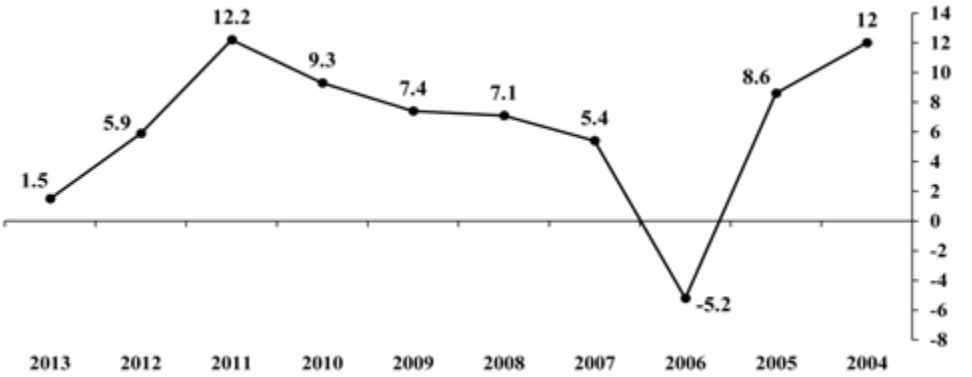

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2012 و2013، ففي الضفة انخفض بنسبة 0.4%، مقابل نمو إيجابي في القطاع قدره 6.9%، وكانت المحصلة انخفاض معدل النمو فلسطينياً على النحو المذكور (انظر جدول 7/11).

أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني فكانت حصة الضفة عالية، مع اتجاهها للانخفاض، مقابل حصة منخفضة للقطاع متجهة نحو الزيادة (انظر جدول 7/10)، آخذين في الحسبان أعداد المواطنين، حيث يُشكل مواطنو الضفة 61.4% من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة 2013[33]؛ هذا بالإضافة إلى المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة على القطاع. مما يفسر استمرارية ارتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

جدول 7/10: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[34]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2008	3,716.7	76.2	1,161.6	23.8	**4,878.3**	**100**
2009	3,979.6	76	1,259.7	24	**5,239.3**	**100**
2010	4,315.4	75.4	1,409.1	24.6	**5,724.5**	**100**
2011	4,764.7	74.2	1,656.7	25.8	**6,421.4**	**100**
***2012**	5,030.5	74	1,766.8	26	**6,797.3**	**100**
****2013**	5,008.4	72.6	1,888.3	27.4	**6,896.7**	**100**

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

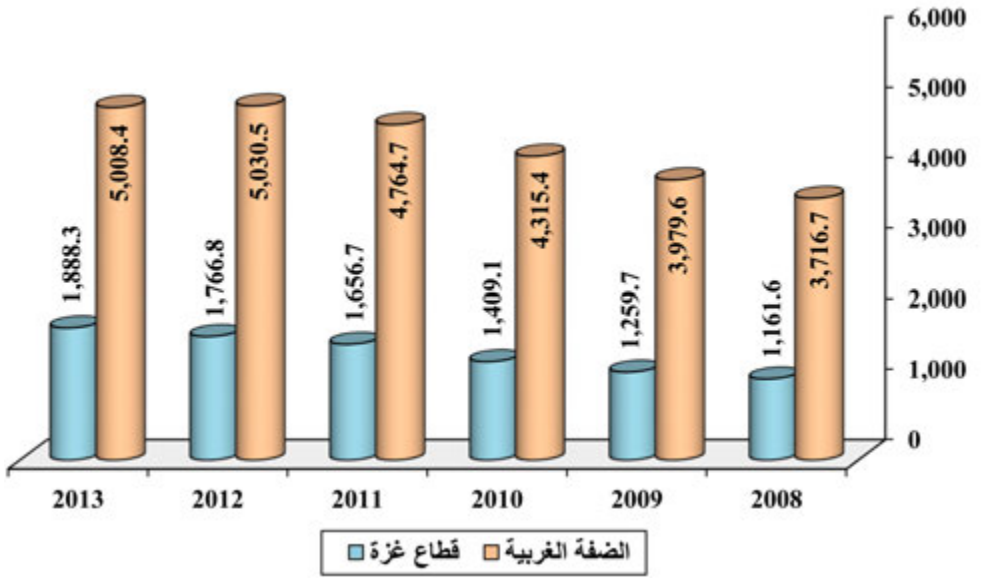

جدول 7/11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[35]

السنة		2008	2009	2010	2011	*2012	**2013
الضفة الغربية	القيمة	3,716.7	3,979.6	4,315.4	4,764.7	5,030.5	5,008.4
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	12+	7.1+	8.4+	10.4+	5.6+	0.4–
قطاع غزة	القيمة	1,161.6	1,259.7	1,409.1	1,656.7	1,766.8	1,888.3
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6.1–	8.4+	11.6+	17.6+	6.6+	6.9+

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

وبالرغم من تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر السنوات الماضية إلا أن معدل استهلاك الفلسطينيين ظلّ مرتفعاً وبلغ 144.2% من هذا الناتج سنة 2012، بينما انخفض الادِّخار بنسبة 44.2%؛ مما يعكس انتشار ثقافة التوسع الاستهلاكي، دون انتهاج سياسة ترشيدية، خصوصاً وأن معظم المواطنين من ذوي الدخول المتدنية، ولا تفي دخولهم بتلبية احتياجاتهم الضرورية؛ مع خطورة تحويل اقتصاد شعبٍ تحت الاحتلال إلى اقتصادٍ استهلاكي أكثر منه اقتصاداً إنتاجياً[36].

وبالرغم من هذا فإن فرص الاعتماد على الذات ما تزال واعدة، لتحقيق نقلة نوعية في النمو الاقتصادي خصوصاً وأن جزءاً مهماً من الموارد الاقتصادية ليس مستغلاً، أو خارج نطاق

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

السيطرة. فاستناداً لتقرير البنك الدولي حول مستقبل الاقتصاد الفلسطيني فإن مجموع القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة المحتمل تحقيقها كنتيجة لتخفيف القيود المفروضة على المنطقة ج سيعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يسهم بصورة كبيرة في الاعتماد على الذات. وهي منطقة خاضعة أمنياً وإدارياً لـ"إسرائيل" وتشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، فإن جوهر مشكلة الاقتصاد الفلسطيني يكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وفيما ينتج عنه من إفرازات سلبية مختلفة[37].

ج. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

تمتلك "إسرائيل" طاقة إنتاجية كبيرة من خلال أنشطتها السلعية والخدمية على حدٍّ سواء، ويتمتع العاملون لديها بمستويات إنتاجية عالية مكنتهم تباعاً من تحقيق ناتج محلي متزايد؛ إذ ارتفع هذا الناتج، حسب الأسعار الجارية، من نحو 213.227 مليار دولار سنة 2008 إلى نحو 291.819 مليار دولار سنة 2013، بزيادة قدرها 78.592 مليار دولار وبنسبة 36.9%. ويقترن هذا النمو بتنوع المنتجات المدنية والعسكرية، كما ينعكس على حجم الصادرات وانتشارها. وفلسطينياً كان الناتج المحلي الإجمالي متواضعاً مقارنة بـ"إسرائيل"، وزاد حسب الأسعار الجارية من نحو 6.247 مليارات دولار إلى نحو 11.297 مليار دولار في الفترة نفسها، ومثّل نسبة محدودة مقارنة بالناتج الإسرائيلي. ويغطي هذا الإنتاج جزءاً يسيراً من حاجة الأسواق المحلية، نظراً للعراقيل الإسرائيلية التي عطلت مسيرة المؤسسات الإنتاجية، مع إعاقة حركة الصادرات. ويلاحظ أن الناتج المحلي الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 26 ضعفاً (2,583%) سنة 2013. أما عن توقعات النمو المستقبلية فتتجه، إذا ما بقيت الظروف الداخلية والخارجية كما هي، نحو استمرار فجوة النمو بين البلدين، ونحو تحسُّن نسبي محدود للاقتصاد الفلسطيني.

جدول 7/12: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[38]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2008	6,247	213,227
2009	6,720	206,289
2010	8,331	232,115
2011	9,775	258,138
2012	*10,255	257,482
2013	**11,297	291,819

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

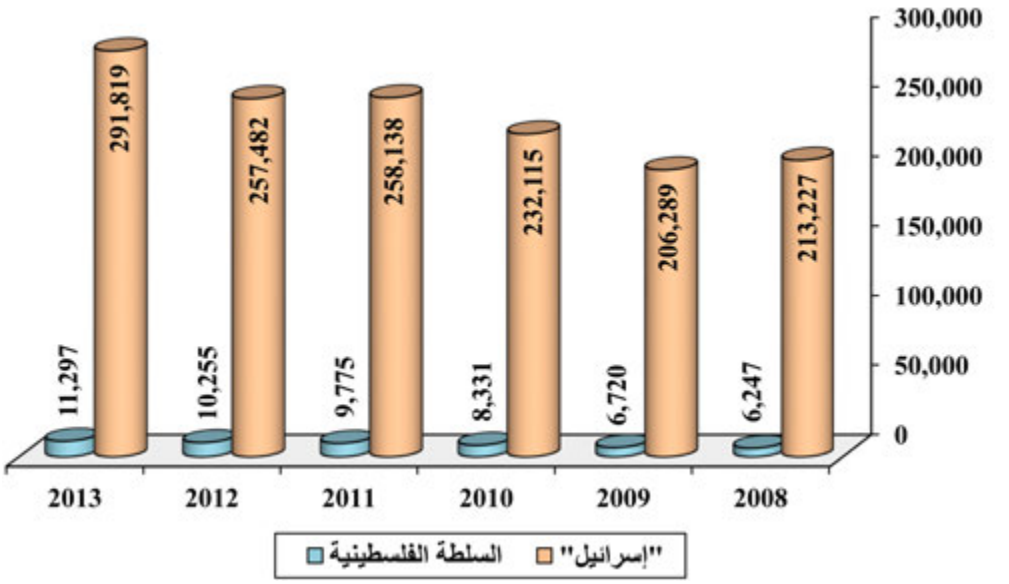

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

تكمن أهمية هذا المؤشر في قياسه لقدرة الأفراد على الوفاء باحتياجاتهم السلعية والخدمية من وقت لآخر، خصوصاً عند احتسابه بالأسعار الثابتة؛ ومن ثم المحافظة على القوة الشرائية للعملة المستخدمة. ويتوقف مستوى هذا المؤشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو السكاني.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

استناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,679.3 دولار و1,660 دولار** لسنتي 2012 و2013 على التوالي، وبمعدل نمو نسبته 2.7% سنة 2012 وانخفاض سالبٍ قدره 1.1% سنة 2013، أي بمتوسط سنوي 0.8%، مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004 (انظر جدول 7/13).

إذا اعتمدنا سنة 2010 كسنة أساس، فإن التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية سنة 2013 تبلغ 2,855.1 دولار. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013).

جدول 7/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[39]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	1,317	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7.3+	5.3+	8.1–	2.2+	4.1+

السنة	2009	2010	2011	*2012	**2013
القيمة	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	1,660
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.3+	6.1+	8.9+	2.7+	1.1–

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

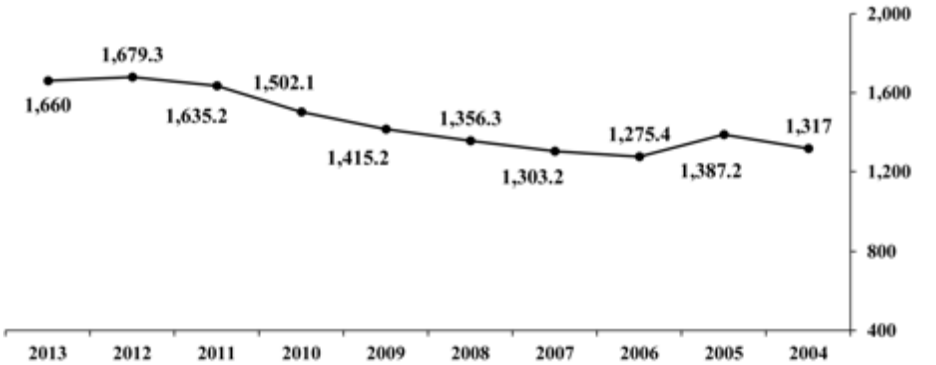

معدل النمو أو التراجع السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2004–2013 (%)

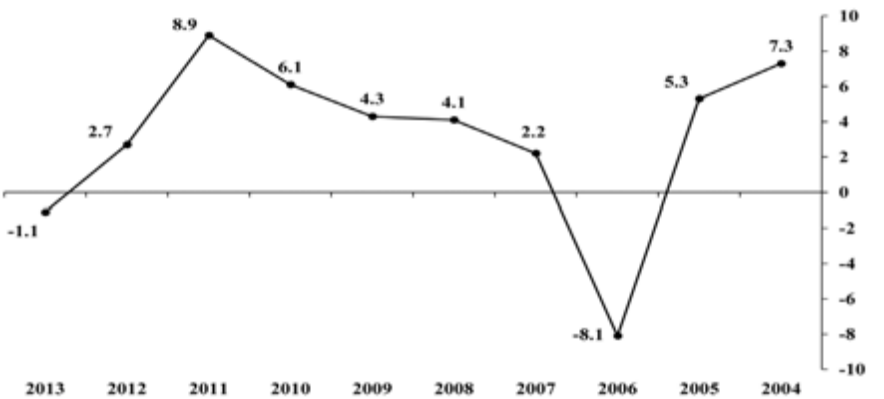

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يلاحظ اختلاف نمو نصيب الفرد في الضفة والقطاع لسنتي 2012 و2013 الذي تراجع في الضفة إلى 0.05% كمتوسط للسنتين المذكورتين، وكان أعلى في القطاع وبلغ 3.35%. أما عن توقعات النمو حتى سنة 2016 فتشير لاستمرار تباطؤ النمو مع تراجع أكثر في الضفة مقارنة بالقطاع.

جدول 7/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[40]

السنة		2008	2009	2010	2011	*2012	**2013
الضفة الغربية	القيمة	1,723.6	1,796.3	1,896.1	2,037.6	2,093.3	2,035.6
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	9.1+	4.2+	5.6+	7.5+	2.7+	2.8–
قطاع غزة	القيمة	806.5	847.2	917.9	1,042.8	1,074.5	1,114.4
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	9–	5+	8.3+	13.6+	3+	3.7+

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

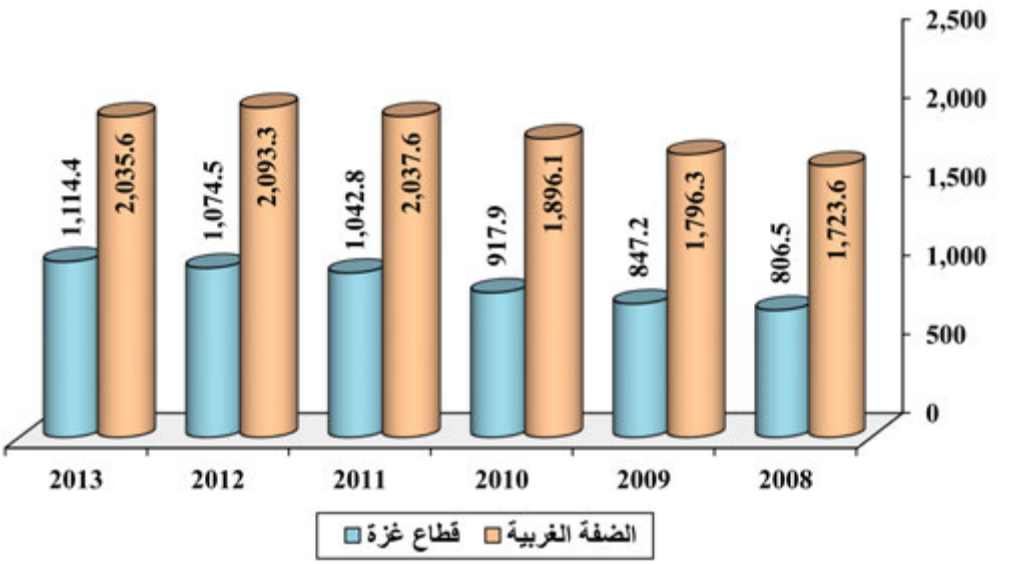

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ج. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

ظلّ متوسط نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية منخفضاً مقارنة بنظيره الإسرائيلي، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي نحو 13 ضعف نصيب الفرد الفلسطيني في سنتي 2012 و2013. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

وقد بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مناطق السلطة الفلسطينية 2,719 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ 2,534 دولاراً سنة 2012 و2,489 دولاراً سنة 2011. في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 36,227 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ 32,569 دولاراً سنة 2012 و33,252 دولاراً سنة 2011.

جدول 7/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)[41]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2008	1,737	29,006
2009	1,815	27,571
2010	2,186	30,458
2011	2,489	33,252
2012	*2,534	32,569
2013	**2,719	36,227

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)

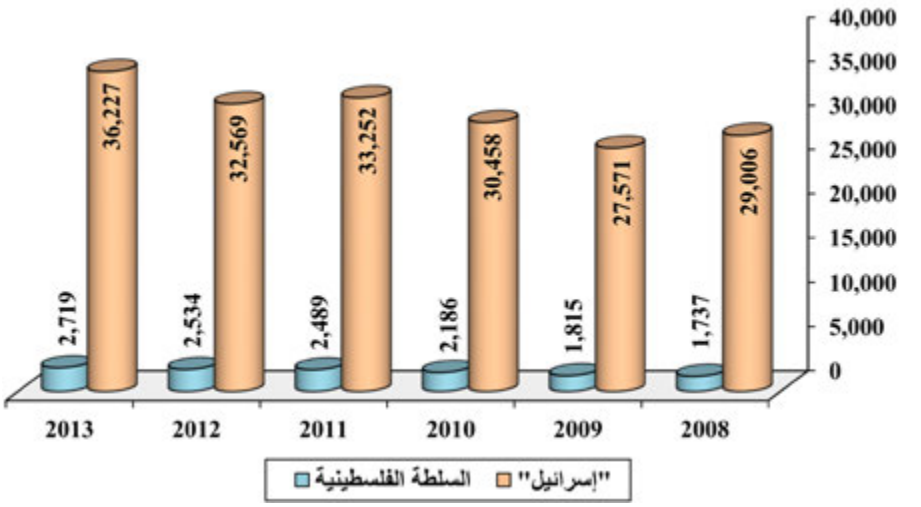

3. الدَّين العام:

يمثل الدين العام التزاماً على المدين بسداد أقساطه وأعبائه، ليشكل عبئاً ثقيلاً على الدول التي تعجز عن سداده في مواعيد استحقاقه. والمتتبع لحجم الدين العام الفلسطيني بمصدريه الداخلي والخارجي يجده آخذاً في الارتفاع من 1,557 مليون دولار في سنة 2008 إلى 2,376 مليون دولار في سنة 2013، محققاً زيادة على امتداد الفترة المذكورة قدرها 819 مليون دولار وبنسبة 52.6% (انظر جدول 7/16).

وأما تطورات الدين لسنتي 2012 و2013 فتشير إلى نمو مرتفع بمعدل 12.2% في السنة الأولى ثم انخفاض بمعدل 4.3% في السنة التالية، أي بمتوسط قدره 4%، مع بقاء الدين مرتفعاً لبداية 2014 وما تلاها (انظر جدول 7/16).

وكانت الديون الخارجية قد مثلت النسبة العظمى من الدين سنة 2008 وبمعدل 66.4%، ثم تراجعت إلى 46.7% سنة 2013، ومن ثم تزايدت الديون العامة الداخلية من 33.6% إلى 53.4% في الفترة المذكورة؛ أي إن السلطة الفلسطينية اعتمدت على المصادر المحلية بشكل كبير كالمصارف وسلطة الطاقة وغيرها، لكونها تتم بشروط وتيسيرات أفضل[42].

ومن جهة أخرى فللدين الداخلي مخاطره على النظام المصرفي حيث تجاوز الائتمان الممنوح للحكومة حقوق الملكية لإجمالي المصارف، مما استدعى التعامل بحذر مع هذه الظاهرة[43]. أما الدين لسنتي 2015 و2016 فمُتوقع أن يستمر في الزيادة، محققاً نمواً عالياً نسبياً، إضافة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

جدول 7/16: الدين العام للسلطة الفلسطينية 2008–2013 (بالمليون دولار)[44]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين المحلي	523	649	840	1,099	1,385	1,268
الدين الخارجي	1,034	1,087	1,043	1,114	1,098	1,109
إجمالي الدين العام	**1,557**	**1,736**	**1,884**	**2,213**	**2,483**	**2,376**
متوسط نصيب الفرد من الدين العام (بالدولار)	407	441	465	531	578	530

الدين العام للسلطة الفلسطينية 2008–2013 (بالمليون دولار)

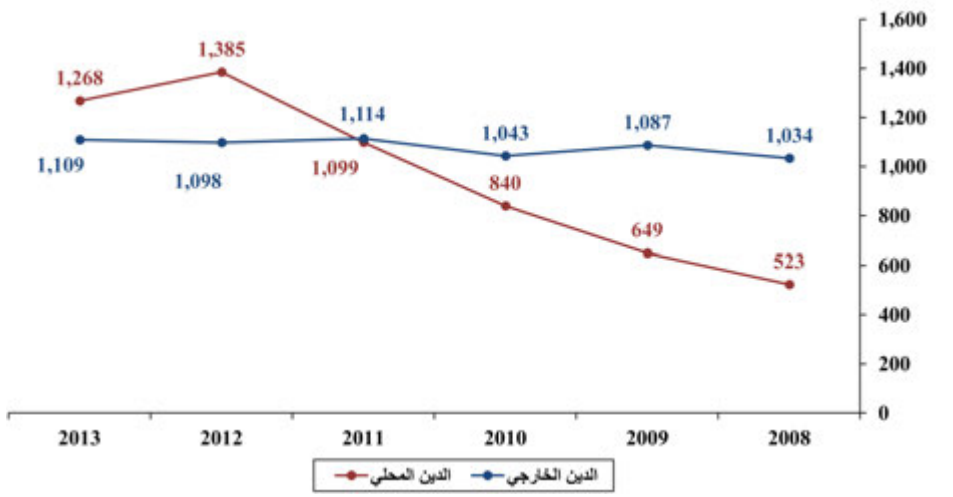

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (رام الله):

شكلت المالية العامة للسلطة الفلسطينية وما تزال جدلاً واسعاً بسبب استمرار فجوة العجز المالي، والاعتماد بشكل كبير على المانحين، والتوسع في الاستدانة، إضافة إلى الانتقادات بشأن التجاوزات المالية، والخلل الهيكلي للموازنة العامة، خصوصاً لتضخم الرواتب والأجور بالنسبة إلى مجموع النفقات[45]. والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية سنتي 2012 و2013 يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 0.03% و4.9% على التوالي وبمتوسط قدره 2.5% (انظر جدول 7/17).

أما الإيرادات العامة التي تشتمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فحققت نمواً متبايناً بلغ 2.9% و3.6% للسنتين المذكورتين على التوالي أي

بمتوسط قدره 3.3%. مما يعكس التحسن الملحوظ في جباية الإيرادات إضافة إلى السياسة المالية الداعمة لتقليص عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الحصيلة. بحيث تراجع العجز المالي بشكل ملموس وبمعدل 5.8% و8% لسنتي 2012 و2013 على التوالي، مشكلاً نجاحاً نسبياً لسياسة تقليص العجز (انظر جدول 7/17).

ويتفق هذا مع سعي الحكومة الفلسطينية للالتزام بسياسة مالية، وفق استراتيجية مستقرة، تستند إلى تحسين الأداء الضريبي وتوسيع قاعدته، وكفاءة إدارة الدَّين[46].

جدول 7/17: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2008–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[47]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
نفقات جارية	3,273	3,190	2,983	2,961	3,047	3,251	3,865
نفقات تطويرية	215	186	275	296	211	168	350
إجمالي النفقات العامة	**3,488**	**3,376**	**3,258**	**3,257**	**3,258**	**3,419**	**4,215**
صافي إجمالي الإيرادات	**1,780**	**1,549**	**1,928**	**2,176**	**2,240**	**2,320**	**2,586**
العجز الكلي	**1,708–**	**1,827–**	**1,330–**	**1,081–**	**1,018–**	**1,099–**	**1,629–**

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2008–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

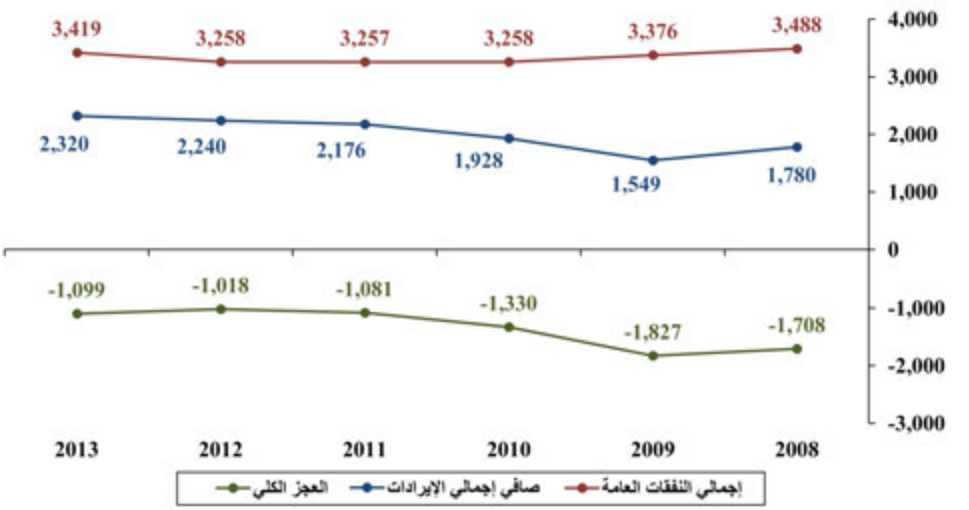

أما الموازنة العامة لسنة 2014 فجاء إعدادها في ظروف صعبة ومعقدة، تعاني فيها الخزينة العامة من أزمة مالية خانقة من حيث قدرة الحكومة على الاستجابة لمختلف استحقاقاتها[48]، لذا استندت الموازنة إلى استراتيجية تعظيم الموارد الذاتية، الهادفة لتحصين القرار السياسي، وتعزيز استقلاليته والوفاء باحتياجات المواطنين[49]. وتسعى الموازنة لزيادة ضبط أوضاع المالية العامة، للحدّ من فجوة التمويل الكبيرة، لمواجهة الزيادة في نفقات الأجور. ومن أهدافها الأخرى تخفيض إعانات دعم أسعار الوقود، مع ترشيد صرف البدلات النقدية والحدّ من النفقات التشغيلية والتحويلية، إضافة لخفض صافي الإقراض[50].

وترافق عرض هذه الموازنة مع طرح استراتيجية منظومة الإيرادات للسنوات 2013–2016، والمتضمنة خفض الديون للحدّ من الفجوة التمويلية. مع الإشارة إلى أن الحكومة الجديدة في رام الله تمكنت خلال فترة مزاولة مهامها منذ حزيران/ يونيو 2013 من تقليص الديون من 4.8 مليارات دولار إلى 4.4 مليارات دولار[51].

5. الموازنة العامة لحكومة تسيير الأعمال (قطاع غزة):

قامت الحكومة في غزة باتخاذ تدابير مالية في أعقاب أحداث حزيران/ يونيو 2007 تمثلت في إعداد موازنات سنوية، لتمكنها من القيام بمهامها والتزاماتها المترتبة على الانقسام الفلسطيني، وكان طبيعياً أن تتجه النفقات العامة للتزايد، لمواجهة الأعباء الجديدة للحكومة.

وبمتابعة الوضع المالي للحكومة في غزة للفترة 2010–2013 يتضح أن النفقات العامة أخذت اتجاهاً متصاعداً مع تراجع محدود سنة 2013، نتيجة التطورات المرتبطة بتشديد الحصار. كما اتجهت الإيرادات العامة نحو الزيادة بشكل ملموس خلال الفترة 2010–2012، غير أنها عانت من بعض التراجع سنة 2013 بسبب الإجراءات الحدودية المصرية المشددة، وإغلاق معظم الأنفاق التي تُعدُّ شريان حياة أساسي لاقتصاد غزة تحت الحصار.

جدول 7/18: المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2014 (بالمليون دولار)[52]

السنة	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
النفقات الجارية	284.1	366.4	440.4	423.5	698
النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.9	9.3	5.6	7.8	85
إجمالي النفقات العامة	**286**	**375.7**	**446**	**431.3**	**783**
الإيرادات الضريبية	43.4	121	148.7	153.1	130
الإيرادات غير الضريبية	58.2	67.7	79.2	56	65
إجمالي الإيرادات المحلية	**101.6**	**188.7**	**227.9**	**209.1**	**195**
العجز	**184.4–**	**187–**	**218.1–**	**222.2–**	**588–**

المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2014 (بالمليون دولار)

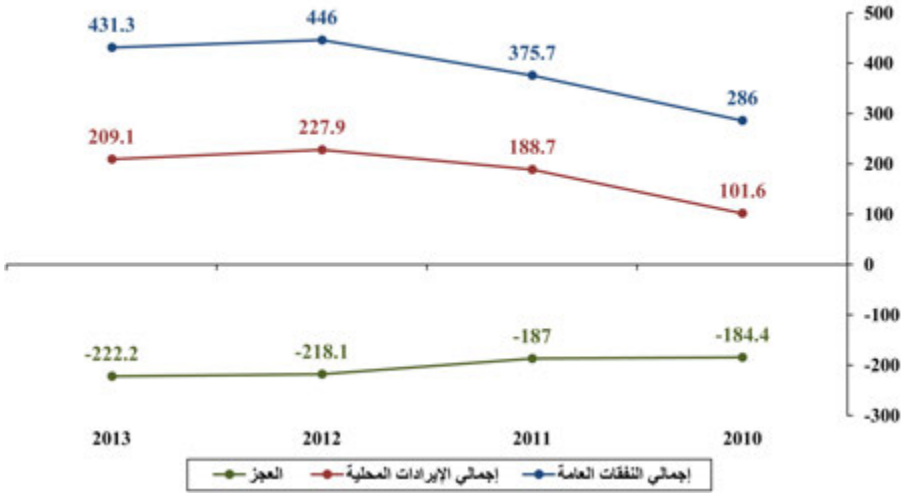

وكان قد روعي في موازنة 2013 التركيز على نوعية وجودة الخدمات العامة، إضافة لتوجيه النفقات التطويرية نحو المشاريع التنموية المحفزة للاستثمار، مما أسهم في التنمية الاقتصادية، دون إغفال العمل الإغاثي والتنموي المرتبط بأوضاع الحصار[53].

أما موازنة 2014، فإن مشروع قانونها قدر إجمالي النفقات العامة المتوقعة بنحو 894 مليون دولار[54]، ثم جرى خفضه إلى 783 مليون دولار[55]؛ أي بنسبة 12.4% مقارنة بالتقديرات السابقة مراعاة لاشتداد الحصار. وأما حجم الإيرادات العامة المعدل فيقدر بنحو 195 مليون دولار، أي بعجز كبير يبلغ 588 مليون دولار وبنسبة 75.1%؛ مما يعكس الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الخارجية في تغطية هذا العجز. مع التأكيد مجدداً على السياسة المالية الداعمة للخدمات العامة بما فيها الأمن والنظام العام، لما لهما من أهمية واستراتيجية حيوية[56].

أما التوقعات المالية العامة لسنتي 2015 و2016 فتشير لاستمرار نمو النفقات والإيرادات، مع استمرار العجز المالي المرتبط بدعم خارجي متقلب.

6. العمل والبطالة:

تُعدُّ القوى العاملة مورداً اقتصادياً بشرياً مهماً، ومصدراً رئيسياً للطلب، وتشمل: العاملين فعلاً، والمتعطلين الراغبين فيه والباحثين عنه. ويُعدُّ مستوى التشغيل مؤشراً واسع الانتشار لدلالته على مدى الاستفادة من العنصر البشري، باستخدام مقياس نسبة المشاركة بين البالغين. وعلى المستوى الفلسطيني في الضفة والقطاع ارتفعت نسبة المشاركة من 43% سنة 2011 إلى 43.6% سنة 2013[57]، عاكسة تحسُّن استغلال العنصر البشري كطاقة إنتاجية مُحرِّكة. أما

بقية القوى البشرية فهي غير مشاركة في العملية الإنتاجية كالطلاب البالغين في المراحل التعليمية المختلفة، وربات البيوت غير العاملات، والمرضى والمعاقين وغيرهم.

أما مجموع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع فبلغ 1.114 مليون في نهاية 2012، وأما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 858 ألفاً بنسبة 77% من مجموع القوى العاملة؛ وعليه، بلغ عدد المتعطلين 256 ألفاً يشكلون 23% من مجموع هذه القوى. أي إن جزءاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية البشرية متعطل ومحروم من مصادر الدخل اللازمة لمواجهة احتياجاته الضرورية، مما يهدد حالة الأمان المجتمعي، ويتطلب بذل جهود كبيرة لمواجهة ظاهرة البطالة العالية والمزمنة. وكان للممارسات الإسرائيلية دورٌ كبيرٌ في حدوثها، خصوصاً عقب انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000 (انظر جدول 7/19).

وتتفاوت حالة البطالة بين الضفة والقطاع، إذ بلغت 19% في الضفة، و31% في القطاع سنة 2012 (انظر جدول 7/19). كما اتسعت فروقها بشدة بين الفئات العمرية والنوعية، فهي عالية جداً بين الشباب وخصوصاً الخريجين، وأكثر ارتفاعاً لدى الإناث؛ مع معاناة نساء قطاع غزة تهميشاً متزايداً في سوق العمل. وتتضرر الشابات أكثر من غيرهن بالرغم من ارتفاع مستوياتهن التعليمية[58].

أما تطورات القوى العاملة لسنة 2013 فتشير إلى تقلُّب محدود في مستوى التشغيل، واستمرار تصاعد البطالة المقرونة بإحباط المتعطلين. وأما أعداد القوى العاملة فبلغت 1.155 مليون منهم 759 ألفاً في الضفة، و396 ألفاً في القطاع، وبمشاركة عالية في الضفة بمعدل 45% مقابل 41.2% في القطاع. وأما معدلات البطالة على مستوى الضفة والقطاع فبلغت 23.4%، مع تباينها الشديد بين الضفة والقطاع، مما يعني ارتفاع معدلات الإعالة بين المشتغلين[59].

جدول 7/19: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2013 (بالألف)[60]

		2008	2009	2010	2011	2012	2013
الضفة الغربية	القوى العاملة	609	643	665	718	743	759
	البطالة	120	114	114	124	141	141
	نسبة البطالة (%)	19.7	17.7	17.1	17.3	19	18.6
قطاع غزة	القوى العاملة	299	308	311	341	371	396
	البطالة	121	119	118	98	115	129
	نسبة البطالة (%)	40.5	38.6	37.9	28.7	31	32.6
الضفة والقطاع	القوى العاملة	908	951	976	1,059	1,114	1,155
	البطالة	241	233	232	222	256	270
	نسبة البطالة (%)	26.5	24.5	23.8	21	23	23.4

نسبة البطالة للأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من الضفة والقطاع 2008–2013 (%)

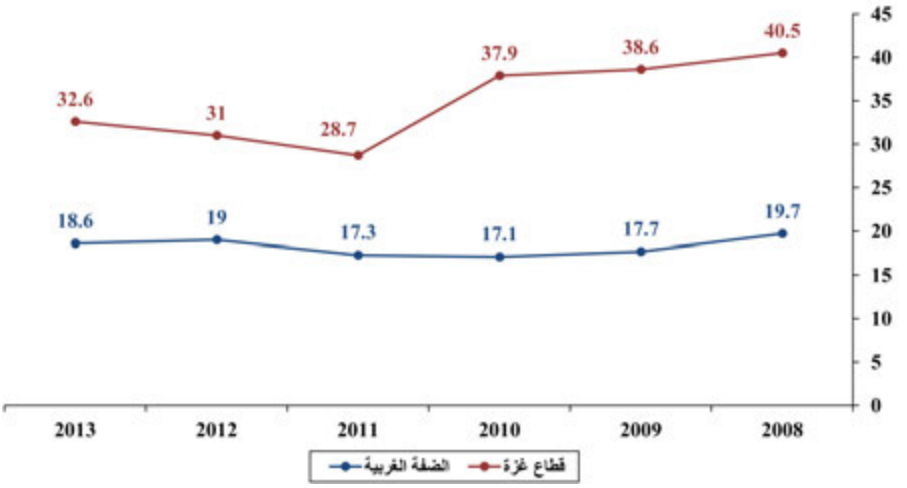

أما العمالة الفلسطينية في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، وشرقي القدس والمستعمرات في الضفة الغربية فبلغت نحو 105 آلاف عامل في نهاية سنة 2013، تمثل 13.5% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية، ويعمل نحو 34,300 عامل دون تصاريح إسرائيلية رسمية، إضافة إلى 18,700 عامل يحملون وثائق إسرائيلية أو جوازات أجنبية. أي إن قرابة 32.7% من عمال الضفة العاملين في هذه المناطق مهددون بالملاحقة الأمنية ومُعرَّضون لابتزاز أصحاب الأعمال. ومن جهة أخرى، فما زال عمال قطاع غزة محرومين من العمل داخل "إسرائيل"[61].

7. تطور النشاط الصناعي:

يغطي هذا النشاط حصيلة فروع هي: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها. وتُعدُّ الصناعات التحويلية أبرزها بمعدل 81% من مجموع النشاط الصناعي، ثم يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية قطاع الكهرباء بنسبة 11.9%، ثم الصناعات التعدينية واستغلال المحاجر بنسبة 5.8%، وأخيراً المياه والصرف الصحي والنفايات ومعالجتها بنسبة 1.2%، وذلك لسنة 2013. وكانت إمدادات الكهرباء والغاز والمياه قد أسهمت سنة 2013 بزيادة مرتفعة في النمو بلغت 12.7%، مما عزز نمو النشاط الصناعي، وذلك للزيادة المضطردة في الطلب على إمدادات الكهرباء استهلاكاً وإنتاجاً (انظر جدول 7/20).

وبمتابعة تطورات النشاط الصناعي لسنتي 2012 و2013 يتضح أن الناتج المحلي الصناعي بلغ 810.5 ملايين دولار سنة 2012، مُشكِّلاً 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبمعدل نمو 4.8% مقارنة بسنة 2011. كما ارتفع سنة 2013 إلى 889.6 مليون دولار مُشكِّلاً

12.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو 9.8% مقارنة بسنة 2012؛ أي بمتوسط سنوي قدره 7.3% للسنتين المذكورتين، محققاً بذلك إنجازات ملموسة بعد تدهور نموه خلال سنتي 2009 و2010.

جدول 7/20: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[62]

السنة	2008	2009	2010	2011	*2012	**2013
التعدين واستغلال المحاجر	21.5	22.6	24.3	49.1	49.2	51.6
الصناعات التحويلية	539.3	540.6	544.6	625.4	657.6	720.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	165.4	104.7	91.3	90	94.3	106.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	34.9	22.1	25.5	9	9.4	10.9
المجموع	**761.1**	**690**	**685.7**	**773.5**	**810.5**	**889.6**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	9.4+	9.3–	0.6–	12.8+	4.8+	9.8+

* تقديرات أولية.
** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

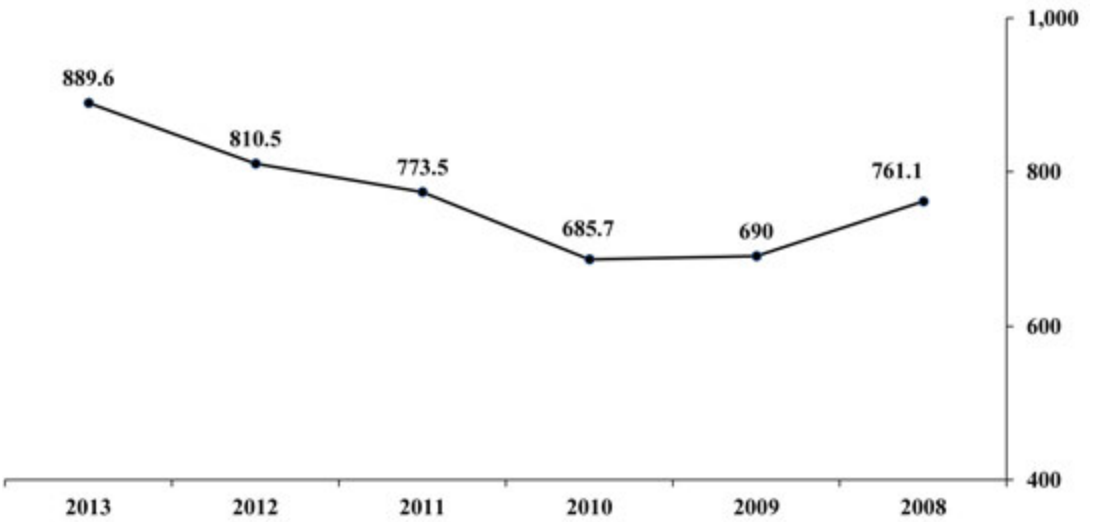

8. تطور النشاط الزراعي:

تُعدُّ الزراعة نشاطاً تقليدياً مهماً يقوم على إنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية لحاجة السوقين المحلي والخارجي. وبمتابعة تطورات هذا النشاط لسنتي 2012 و2013 يتضح أن الناتج الزراعي بلغ 332.6 مليون دولار سنة 2012، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 12.6% مقارنة مع سنة 2011، ومشكلاً 4.9% فقط من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. كما تراجع الناتج المحلي الزراعي إلى 286.4 مليون دولار سنة 2013 بنسبة انخفاض قدرها 13.9% مقارنة مع سنة 2012، وبمتوسط عجز للسنتين قدره 13.3%، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع إلى 4.2% (انظر جدول 7/21).

ويعود هذا التراجع جزئياً إلى تدني مستوى الناتج الزراعي في الضفة، إذ انخفض بشكل حاد من 240.4 مليون دولار سنة 2012 إلى 187.9 مليون دولار سنة 2013، أي بنسبة 21.8%، مع حرمان الفلسطينيين من استغلال الأراضي الزراعية في المنطقة ج التي تسيطر عليها "إسرائيل" إدارياً وأمنياً[63]، مما انعكس سلباً على حصيلته فلسطينياً. ومما خفف من حدة هذا التدهور أن الناتج الزراعي في قطاع غزة قد حقق زيادة ملموسة بنسبة 7%، إذ ارتفع من 92.2 مليون دولار سنة 2012 إلى 98.7 مليون دولار سنة 2013، بالرغم من حرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من استغلال شريطهم الحدودي والممارسات الإسرائيلية التعسفية[64].

جدول 7/21: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[65]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012*	2013**
القيمة	286.1	293.2	287.8	380.6	332.6	286.4
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	+13.4	+2.5	–1.8	+32.2	–12.6	–13.9

* تقديرات أولية.

** بيانات 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

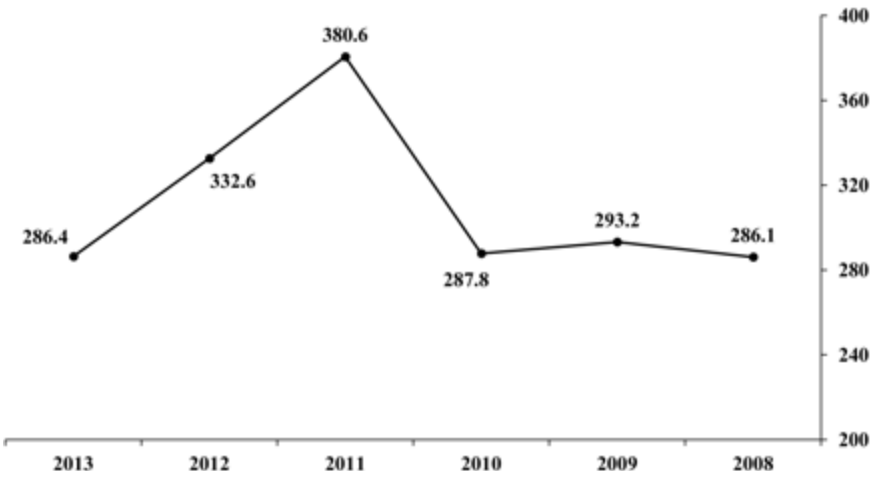

9. التبادل التجاري:

يُعدُّ التبادل التجاري الخارجي أحد أشكال العلاقات والمعاملات الاقتصادية الدولية، التي تتيح تصريف الفائض المحلي للخارج، واستيراد السلع غير المتوفرة محلياً فتلبي احتياجات المستهلكين.

وتُعدُّ مناطق السلطة الفلسطينية من أكثر المناطق اعتماداً على الاستيراد، مع قلة القيود الإسرائيلية عليها باستثناء السلع الإنتاجية التي تنهض باقتصاديات البلاد. وفي المقابل فإن فرص التصدير للخارج تظلّ محدودة نتيجة العراقيل الإسرائيلية، مما يعني زيادة عجز الميزان التجاري كمحصلة للفرق بين الصادرات والواردات.

وبمتابعة تطور التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2012 مع الخارج يتضح أن إجمالي الواردات بلغ نحو 4,697.4 مليون دولار بزيادة معدلها 7.4% مقارنة بسنة 2011، كما بلغت الصادرات نحو 782.4 مليون دولار وبزيادة معدلها 4.9%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2012 بنسبة 7.9% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 3,915 مليون دولار وبنسبة 83.3% من مجموع الواردات (انظر جدول 7/22).

وأما في سنة 2013 فقد تحسنت الصادرات لترتفع إلى نحو 839.4 مليون دولار بزيادة قدرها 57 مليون دولار عن السنة السابقة، وبمعدل قدره 7.3%. وانخفضت الواردات سنة 2013 لتصل إلى نحو 4,579.8 مليون دولار، وبنقص قدره نحو 117.6 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة 2.5%. وبالتالي بلغ العجز نحو 3,740.4 مليون دولار وبنقص قدره نحو 174.6 مليون دولار

وبنسبة 4.5%، وعليه انخفضت نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات وبلغت 81.7% سنة 2013 بدلاً من 83.3% سنة 2012؛ وهو توجه إيجابي يقلل من عجز الميزان التجاري كقيمة مطلقة وكنسبة مئوية (انظر جدول 7/22).

جدول 7/22: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2008–2013 (بالألف دولار)[66]

السنوات	حجم التبادل التجاري	الصادرات	الواردات	العجز
2008	4,024,614	558,446	3,466,168	2,907,722–
2009	4,119,140	518,355	3,600,785	3,082,430–
2010	4,534,025	575,513	3,958,512	3,382,999–
2011	5,119,308	745,661	4,373,647	3,627,986–
2012	5,479,725	782,369	4,697,356	3,914,987–
***2013**	5,419,200	839,400	4,579,800	3,740,400–

* بيانات أولية.

أما عن توقعات حركة التبادل الخارجي للفترة 2014–2016 فيشير الاتجاه العام نحو زيادة حجم هذا التبادل مع استمرار اتساع فجوة العجز، ويأتي ذلك بسبب السياسة الإسرائيلية التي تسمح بالتوسع الاستيرادي الاستهلاكي مع عرقلة الصادرات. ومن الأهمية بمكان خفض عجز الميزان التجاري لأدنى مستوى ممكن، بمراعاة إنقاص الواردات أو الحدّ من ارتفاعها؛ وذلك بالتمييز بين الضروريات والكماليات والسلع الاستهلاكية والإنتاجية ومدى القدرة على إنتاجها محلياً. وبمراجعة قوائم الواردات لسنة 2011 نجد في طليعتها الوقود والطاقة بنحو 912.4 مليون دولار وبنسبة 21.6% من مجموع الواردات، ثم الإسمنت الأسود بنسبة 2.7%؛ أي إن هاتين السلعتين فقط استحوذتا على نحو ربع قيمة الواردات[67]. وبالتوازي مع ما سبق، فهناك حاجة لتطوير الصادرات وتنويعها، وزيادة نموها، وتوسيع آفاقها مع بلدان العالم، لأجل تقليص عجز الميزان التجاري بشكل ملموس ضمن سياسات تجارية مدروسة.

أما المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فشكلت نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 639.18 مليون دولار، أي 81.7% من جملة الصادرات الفلسطينية سنة 2012، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,351.8 مليون دولار، أي 71.3% من جملة الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل" (انظر جدول 7/23).

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2012؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,833 مليون دولار، وهو أكثر من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 482 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 538 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 101 مليون دولار[68].

جدول 7/23: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2011–2012 (بالألف دولار)[69]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011
"إسرائيل"	3,989,979	3,734,875	639,180	643,853	3,350,799	3,091,022
تركيا	234,024	215,148	854	418	233,170	214,730
الصين	197,342	194,127	–	–	197,342	194,127
الأردن	156,989	128,909	58,558	38,927	98,431	89,982
ألمانيا	114,819	101,481	767	1,135	114,052	100,346
إيطاليا	66,035	63,195	1,092	1,378	64,943	61,817
فرنسا	63,407	49,571	1,019	1,353	62,388	48,218
أمريكا	57,442	48,604	13,577	8,702	43,865	39,902
إسبانيا	56,677	56,141	–	1	56,677	56,140
المملكة العربية السعودية	45,668	32,699	11,043	9,654	34,625	23,045
كوريا الجنوبية	42,639	47,600	231	697	42,408	46,903
السويد	36,670	33,582	59	397	36,611	33,185
مصر	36,366	35,031	1,635	998	34,731	34,033
بريطانيا	32,436	31,318	2,637	1,794	29,799	29,524
باقي دول العالم	349,232	347,027	51,717	36,354	297,515	310,673
المجموع	**5,479,725**	**5,119,308**	**782,369**	**745,661**	**4,697,356**	**4,373,647**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2012 (بالألف دولار)

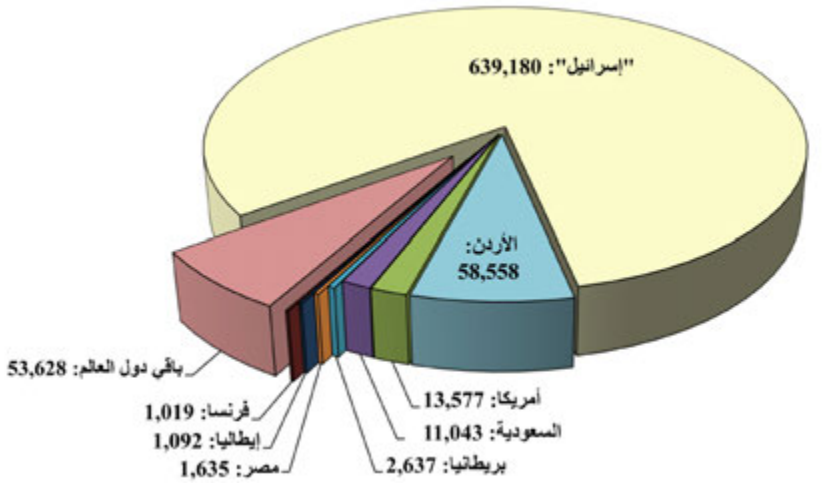

الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2012 (بالألف دولار)

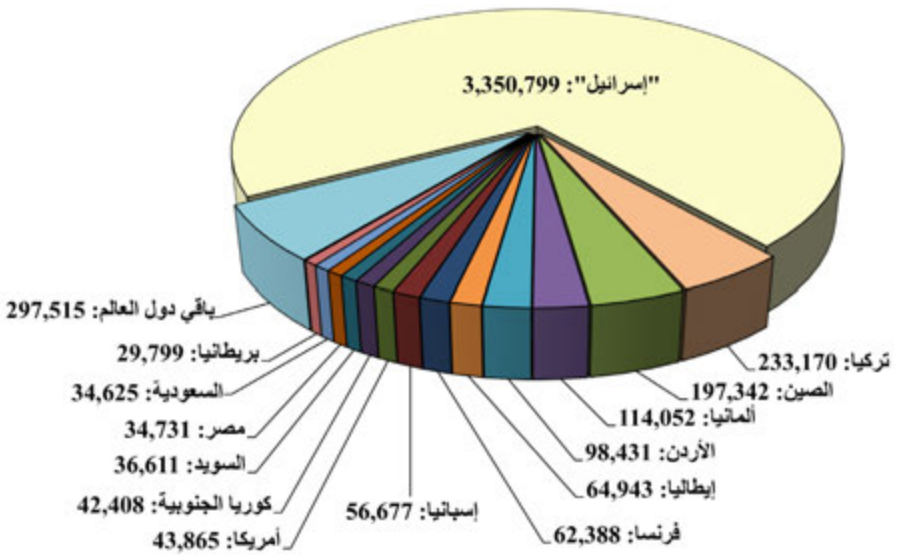

10. المساعدات الأجنبية وتوجهاتها:

ارتبطت مالية السلطة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بدعم المانحين، لأغراض تمويل المشاريع والبرامج التنموية، وذلك منذ اتفاق المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، إذ جرت الترتيبات لعقد اجتماع المانحين في واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، الذي انبثقت عنه هيئة استشارية لتقرير المساعدات الواجب تقديمها لتنمية الفلسطينيين. ثم توالت

محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءاً ببرنامج المعونة الطارئة (1994–1995) وما تلاه من الخطط المقترنة بمساعدات المانحين[70]. وإذا كان الدعم موجهاً في البداية لخطط وبرنامج التنمية إلا أنه سرعان ما تحول لدعم الموازنات العامة دون تغطية العجز بشكل كامل أو دائم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فروقات بسيطة في مجموع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية لسنتي 2012 و2013، بين أرقام وزارة المالية الفلسطينية وأرقام سلطة النقد الفلسطينية. والجدول التالي يشير إلى تطور الدعم الخارجي بناء على أرقام سلطة النقد الفلسطينية.

جدول 7/24: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2004–2014 (بالمليون دولار)[71]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
منح لدعم الموازنة	353	349	738	1,012	1,763	1,355	1,146	809	777	1,251	1,329
منح لدعم المشاريع التطويرية	0	287	281	310	215	47	131	169	155	107	300
إجمالي المنح والمساعدات	**353**	**636**	**1,019**	**1,322**	**1,978**	**1,402**	**1,277**	**978**	**932**	**1,358**	**1,629**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	43.1–	80.2+	60.2+	29.7+	49.6+	29.1–	8.9–	23.4–	4.7–	45.7+	20+

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2004–2014 (بالمليون دولار)

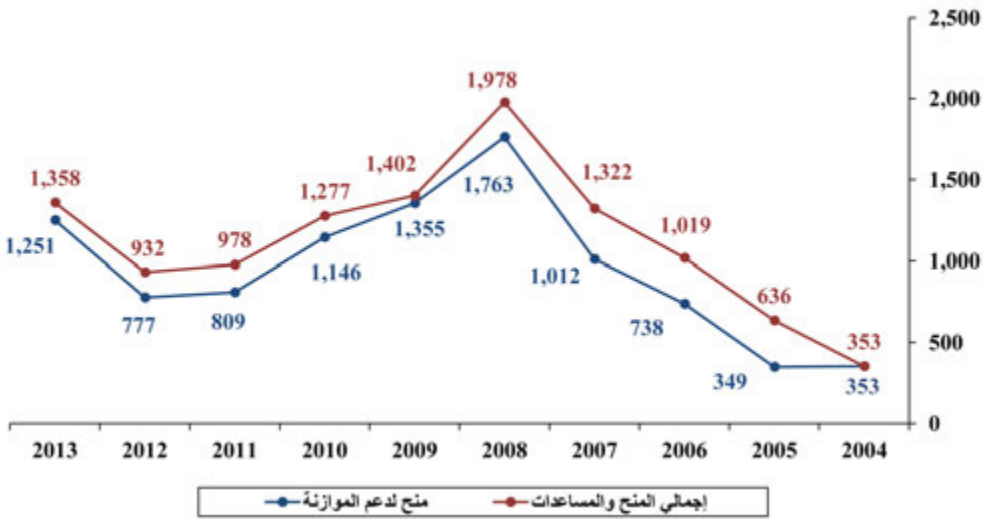

ويتضح مما سبق أن السلطة الفلسطينية تلقت دعماً من المانحين بشكل مستمر في الفترة 2004–2013 بلغ مجموعه 11,255 مليون دولار وبمتوسط سنوي 1,125.5 مليون دولار، إلا أن هذا الدعم كان متقلباً وتراوح بين حدين أدنى وأقصى (353–1,978) مليون دولار لسنتي 2004 و2008 على التوالي. وكانت حصة المشاريع التطويرية منخفضة ومتقلبة، ولم تكن هناك سياسة ثابتة للدعم من حيث استقراره وانتظامه. وكان الدعم قد مرّ بعدة مراحل بدءاً بالتزايد للسنوات 2004–2008 ثم التراجع للسنوات 2009–2012 متجهاً للانخفاض من جديد، تطبيقاً للسياسات الرامية لتقليل عجز الموازنة العامة تباعاً.

أما المرحلة الثالثة فللسنتين 2013–2014، إذ ارتفع الدعم خلال سنة 2013 مجدداً، مصحوباً بزيادة النفقات العامة، مع توقع استمرار الدعم سنة 2014، مما يعني تراجع تطبيق السياسات السابق اعتمادها لتقليل الاعتماد على هذا الدعم. ويظهر أن هذا التوجه قد ارتبط بالضغوط الأمريكية لقبول استئناف مفاوضات التسوية السلمية المصحوبة بزيادة دعم الدول المانحة.

وبالرغم من أهمية الدعم للتغلب على المشاكل المالية، إلا أنه لم يقترن باستقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، والارتقاء بمستوى الاعتماد على الذات، كما شجع السلطة الفلسطينية على التوسع في الإنفاق والاستدانة كلما اقتضت الضرورة.

أما فيما يتعلق بتفصيلات الجهات والدول المانحة في سنة 2013، فقد تصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 349.4 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بمبلغ 261.3 مليون دولار، ثم الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 249.7 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 238 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل الدول العربية للسلطة قد زاد بنسبة 67.1% سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، وأن السعودية تصدرت الممولين العرب في الفترة 2010–2013 بنسب سنوية تتراوح من 38.1% إلى 67.7%. وبالرغم من الزيادة الظاهرة في التمويل العربي إلا أنها ظلت أقل بكثير من التمويل الأجنبي الذي توفره الدول الأخرى. فقد مثّل ما يساوي 25.3% فقط من التمويل الدولي سنة 2010 (230.8 مليون دولار مقابل 912.7 مليون دولار)، ووصل إلى نسبة 54.2% سنة 2012 (272.7 مليون دولار مقابل 502.7 مليون دولار). ومع أن التمويل العربي زاد سنة 2013 بنسبة 41.4% عن سنة 2012، إلا أن نسبته مقارنة بالتمويل الدولي قد انخفضت في السنة نفسها إلى 44.2% (385.7 مليون دولار مقابل 873.1 مليون دولار).

جدول 7/25: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2010–2013 (بالمليون دولار)[72]

المصدر	2010	2011	2012	2013
تمويل الدول العربية	**230.8**	**288.2**	**272.7**	**385.7**
المملكة العربية السعودية	143.7	181.7	103.8	261.3
الإمارات العربية المتحدة	42.9	42.5	84.3	48.7
الجزائر	26.3	52.3	25.9	27.3
قطر	9.8	–	29.5	8.9
مصر	8.1	1.6	3.2	6.4
عُمان	–	10.1	–	5.1
العراق	–	–	26	28
تمويل المجتمع الدولي	**912.7**	**526.1**	**502.7**	**873.1**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	374.6	287.7	212.3	249.7
البنك الدولي	279.5	172.1	266.1	238
الولايات المتحدة الأمريكية	222.9	51.7	–	349.4
فرنسا	15.9	14.6	24.3	25.2
روسيا	9.9	–	–	9.8
الهند	9.9	–	–	1
التمويل التطويري	***129.8**	***168.9**	**156.2**	**106.5**
المجموع	**1,273.3**	**983.2**	**931.6**	**1,365.3**

* يشمل التمويل التطويري مِنَحاً قديمة لصالح الوزارات، والتمويل المشترك لدعم مشاريع وزارة التربية والتعليم، ومِنَحاً لبناء قدرات للمؤسسات الفلسطينية التنظيمية والاقتصادية وغيرها.

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2013 (بالمليون دولار)

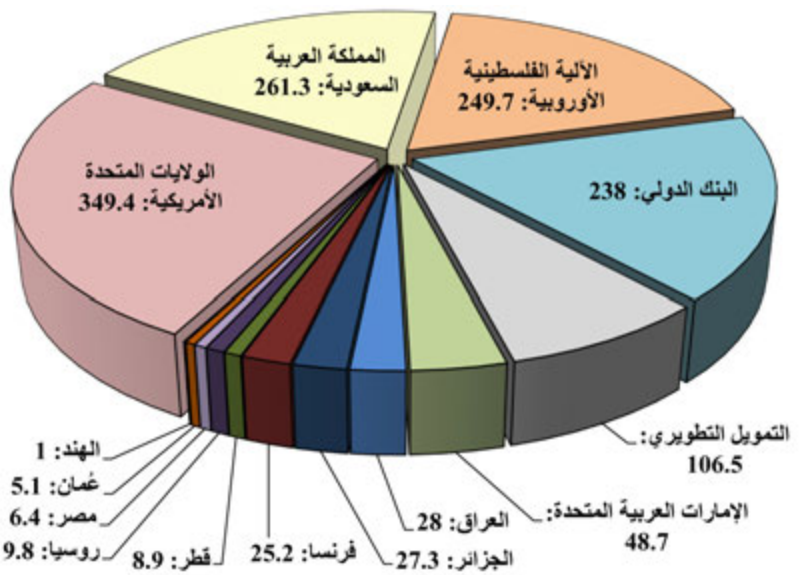

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية على المدى القريب والمتوسط:

في محاولة لاستشراف الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية لسنة 2014، كانت هناك توقعات متعددة للنمو الاقتصادي، تراوحت بين التفاؤل والتشاؤم، مع مسارٍ يقع بينهما كما يلي[73]:

أ. **المسار المتفائل:** ويقوم على افتراض حدوث عوامل مشجعة بشأن مباحثات السلام، والأوضاع السياسية، مما يسهم في إيجاد مناخ إيجابي يحفز المانحين نحو زيادة الدعم مقارنة بحالته الراهنة، مع تحسين البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المرتبطة بنجاح المسار التفاوضي، وتخفيض القيود المعرقلة للنمو الاقتصادي، ليتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 7.4% و10.9%[74]. وهي معدلات يمكن تحقيقها استناداً إلى معدلات نمو مماثلة للسنوات 2008–2011.

ب. **المسار المتشائم:** ويقوم على افتراض تعثر مفاوضات التسوية السلمية، وتدهور الأوضاع السياسية، وتقليص دعم المانحين، والتشدد في تطبيق العراقيل الإسرائيلية، مع انخفاض التحصيل الضريبي وزيادة التهرب منه، وحدوث مماطلات في تحويلات المقاصة. وسيكون لهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية على حركة النشاط الاقتصادي، ليحصل تراجع سالب في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 0.5% و8.9%[75]، مقترناً بارتفاع معدلات البطالة وزيادة مستويات الفقر، وتراجع مستويات الادّخار ونزوح الاستثمارات.

ج. **المسار الأساس:** ويستند إلى بقاء الأوضاع الراهنة دون تغير جوهري ملموس، مصحوبة باستمرار تدفق أموال المانحين بمستوياتها الحالية، وكذلك اتخاذ إجراءات مالية ملائمة تحاشياً لتدهور الأوضاع الراهنة. وبناء على ذلك فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ستتراوح بين 3.2% و3.8%[76]، وهي لا تتجاوز كثيراً معدل النمو السكاني، مما يجعل الزيادة في نصيب الفرد محدودة.

وكانت توقعات صندوق النقد الدولي تُقدِّر النمو بنحو 2.5%، مع أداءٍ دون المستوى على المدى المتوسط، يؤدي إلى تصاعد معدل البطالة، استناداً لنتائج محادثات التسوية السلمية مجهولة النتائج[77]. وقد أجمل الصندوق هذه المسارات على المدى القصير والمتوسط. إذ يتوقع انطلاق مبادرات المانحين الرئيسيين عند حدوث انفراج في التسوية السلمية، خصوصاً "المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين" التي قد تُهيئ لنمو حقيقي بنحو 6.5% سنوياً خلال الفترة 2014–2019. أما فشل مفاوضات التسوية السلمية، فسيتسبَّب في أزمة سياسية حادة، تؤدي لانكماش اقتصادي مقترناً بتقليص الدعم[78]. ولعل المسار الأساس هو الأقرب للتحقُّق، لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع مختلف التطورات، في ظلّ الحرص على تحاشي تدهور الأوضاع الراهنة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وعليه، فهناك حاجة ماسة لقراءة متعمقة لهذه التوقعات، والخروج باستنتاجات تفيد صانعي القرار، خصوصاً وأن ارتفاعات النمو السكاني الفلسطيني لها انعكاساتها الخطيرة على المشاكل المزمنة. فعدد المواطنين الفلسطينيين سيرتفع إلى نحو 7.2 مليون نسمة سنة 2020[79]، مع ما يصاحبه من أوضاع معيشية معقدة وبنية تحتية مدمرة. وهي القضايا التي أشارت إليها تقارير المنظمات الدولية مُنبِّهةً للأزمات التي قد تنشأ عند تعذر معالجة المشاكل الراهنة[80].

ثالثاً: المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بالرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من مرارة الاحتلال والتشريد، إلا أنه يعطي للتعليم اهتماماً كبيراً، ويجد فيه أحد أهم أدوات الصمود والتعبير عن الذات وعن الهوية الوطنية بشكل إيجابي مبدع. ويقدم هذا الجزء عدداً من أبرز المؤشرات التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنتي 2012 و2013.

1. الحالة التعليمية والثقافية العامة:

يمثل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة المتعلمين ومحو الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية 4.1% و3.7% في سنتي 2012 و2013 على التوالي، وبلغت نسبة المتعلمين ممن يستطيعون القراءة والكتابة والمستويات الأعلى 95.9% و96.3% في السنتين نفسيهما. ولا ينافس الحالة الفلسطينية في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر[81]. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم للأفراد 6–11 عاماً من كلا الجنسين 98.9% وفق سنة 2013[82].

أما فيما يتعلق بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل، فتشير إحصائيات سنة 2012 إلى توفر هاتف نقال لدى 95.7% من الأسر في الضفة والقطاع، كما يتوفر لدى 40% منها خط ثابت، ولدى 97.3% منها جهاز تلفزيون، ولدى 95% منها لاقط فضائي، ولدى 51.4% منها جهاز حاسوب، ويستفيد 32.1% من هذه الأسر من خدمات الإنترنت. وتشير إحصائيات سنة 2012 إلى أنه يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 2,725 مسجداً (1,864 في الضفة و861 في القطاع). وحسب إحصائيات سنة 2013 يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 656 مركزاً ثقافياً (574 في الضفة و82 في القطاع)، و15 متحفاً و9 مسارح[83].

وبالنسبة لظروف شعبٍ تحت الاحتلال، يعاني من الحصار، ومن تدمير بنيته التحتية، وعدم القدرة على تطوير نفسه إلا ضمن الشروط التي يضعها الاحتلال؛ فإن ذلك يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على التعلم والتواصل الثقافي والإعلامي، ونجاحه على الأقل في صراع الإرادات التعليمي في بيئة احتلال مدمرة ومُحبطة.

2. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي 2,784 مدرسة، وموزعة على 2,094 مدرسة في الضفة الغربية، و690 مدرسة في قطاع غزة، للعام الدراسي 2014/2013؛ أي أن نحو 75.2% من هذه المدارس موجودة في الضفة، و24.8% موجودة في القطاع. ومن الملاحظ أن معظم المدارس الحكومية موجودة في الضفة الغربية بما مجموعه 1,668 مدرسة بنسبة 80.9%، أما المدارس الحكومية في القطاع فقد بلغ عددها 395 مدرسة بنسبة 19.1% فقط. ويعوض نقص المدارس في القطاع إلى حدّ ما وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 245 مدرسة، في مقابل 97 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة الغربية. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن عدد مواطني الضفة الغربية يبلغ 2.755 مليون نسمة مقابل 1.731 مليون نسمة في قطاع غزة (أي 61.4% في الضفة مقابل 38.6% في القطاع)، ندرك أن عدد المدارس في الضفة مقارنة بعدد المواطنين أعلى من مثيله في القطاع. ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى توزع أهل الضفة على مساحات أوسع من الأرض والقرى والمدن، مما يستدعي وجود مدارس أكثر؛ كما تعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها نسب أعلى من مواطني القطاع (انظر جدول 7/1 وجدول 7/26).

جدول 7/26: عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2010/2009–2014/2013[84]

البيان		مدارس حكومية	مدارس الأونروا	مدارس خاصة	المجموع
2010/2009	الضفة	1,534	97	286	**1,917**
	القطاع	387	228	45	**660**
	الضفة والقطاع	**1,921**	**325**	**331**	**2,577**
2011/2010	الضفة	1,573	98	304	**1,975**
	القطاع	399	238	40	**677**
	الضفة والقطاع	**1,972**	**336**	**344**	**2,652**
2012/2011	الضفة	1,609	99	311	**2,019**
	القطاع	396	244	48	**688**
	الضفة والقطاع	**2,005**	**343**	**359**	**2,707**
2013/2012	الضفة	1,639	99	321	**2,059**
	القطاع	399	245	50	**694**
	الضفة والقطاع	**2,038**	**344**	**371**	**2,753**
2014/2013	الضفة	1,668	97	329	**2,094**
	القطاع	395	245	50	**690**
	الضفة والقطاع	**2,063**	**342**	**379**	**2,784**

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2014/2013

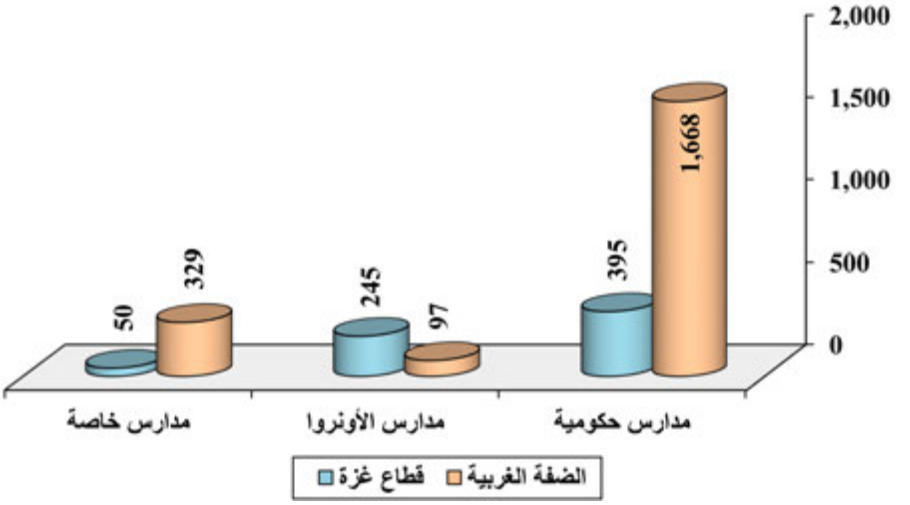

ويبلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2014/2013 نحو 1.152 مليون طالب موزعين على 571,908 طلاب من الذكور، و579,794 طالبة من الإناث؛ وبزيادة يبلغ مقدارها نحو 1.3% عن عدد الطلاب في العام الدراسي 2013/2012. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 63,017 معلماً في العام الدراسي 2014/2013 مقابل 62,110 معلمين في العام الدراسي 2013/2012؛ وكان بين هؤلاء المعلمين 25,756 معلماً و37,261 معلمة في العام الدراسي 2014/2013 مقابل 25,675 معلماً و36,435 معلمة في العام الدراسي 2013/2012. أما عدد الشُعب الدراسية فيبدو أنه متقارب جداً بين شُعب الذكور والإناث، حيث بلغ نحو 15 ألف شُعبة لكل منهم في العام الدراسي 2014/2013، بينما بلغ عدد الشُعب المختلطة للعام الدراسي نفسه 7,756 شُعبة (انظر جدول 7/27).

جدول 7/27: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2014/2013–2013/2012[85]

البيان	عدد المدارس		عدد الطلبة		عدد المعلمين*		عدد الشُعب	
	2013/2012	2014/2013	2013/2012	2014/2013	2013/2012	2014/2013	2013/2012	2014/2013
ذكور	995	992	563,406	571,908	25,675	25,756	14,848	15,053
إناث	923	933	573,333	579,794	36,435	37,261	15,090	15,355
مختلطة**	835	859					7,587	7,756
مجموع	**2,753**	**2,784**	**1,136,739**	**1,151,702**	**62,110**	**63,017**	**37,525**	**38,164**

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.

** أعداد الطلبة والمعلمين في المدارس المختلطة موزعة على بندي الذكور والإناث.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أعداد الطلبة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013

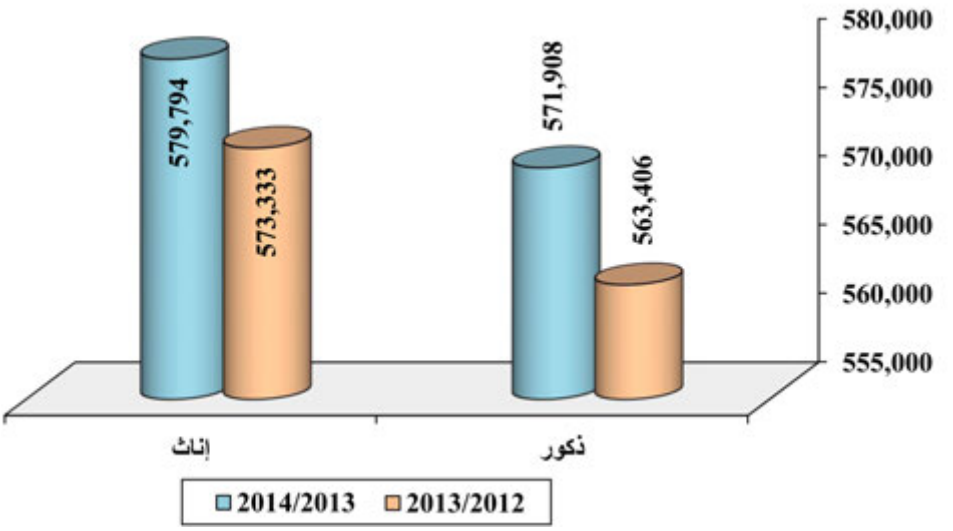

أعداد المعلمين في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012–2014/2013

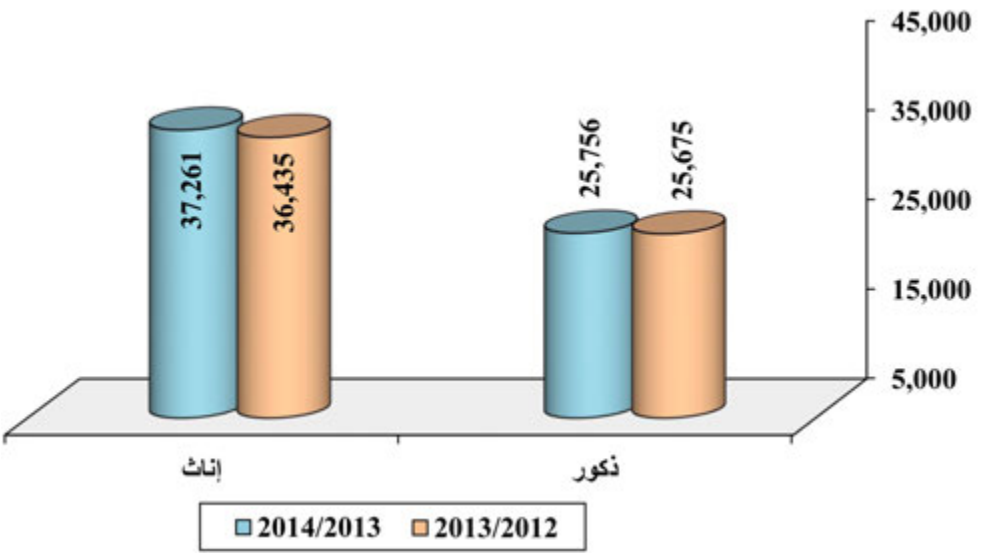

أعداد الشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2014/2013–2013/2012

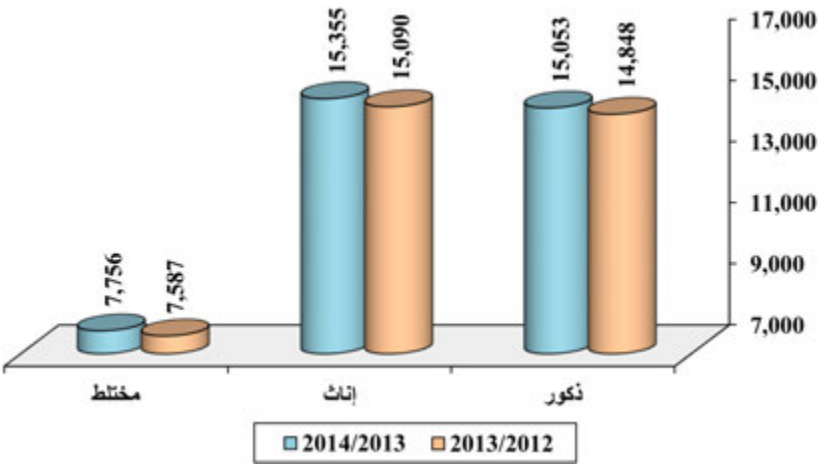

وتشير التقارير للعام الدراسي 2014/2013 إلى أن المدارس الحكومية البالغ عددها 2,063 مدرسة تبلغ نسبتها 74.1% من مجموع المدارس في الضفة والقطاع. أما الطلاب في المدارس الحكومية، والذين يبلغ مجموعهم 764,219 طالباً فتبلغ نسبتهم 66.4% من مجموع طلبة الضفة والقطاع. ويبلغ عدد معلمي المدارس الحكومية 44,391 معلماً، أي ما نسبته 70.4% من مجموع معلمي الضفة والقطاع. كما يبلغ عدد الشُعب في المدارس الحكومية 25,933 شعبة أي ما نسبته 68% من مجموع الشُعب في الضفة والقطاع. وتبين هذه المؤشرات أن التعليم الحكومي يحظى بأكثر من ثلثي العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تغطيه مدارس وكالة الأونروا، فسنجد أن معظم الطلبة يعتمدون على التعليم محدود التكاليف الذي توفره هذه المدارس، مقارنة بنسب محدودة تلجأ للتعليم الخاص (انظر جدول 7/27 وجدول 7/28).

جدول 7/28: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في المدارس الحكومية في السلطة الفلسطينية 2014/2013–2010/2009[86]

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين*	عدد
2010/2009	1,921	766,190	**22,952	–
2011/2010	1,972	766,234	42,339	25,223
2012/2011	2,005	761,691	42,961	25,323
2013/2012	2,038	762,499	43,814	25,679
2014/2013	2,063	764,219	44,391	25,933

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.
** البيانات تشمل الضفة الغربية فقط.

3. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليماً جامعياً تقليدياً لطلبتها. وتعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2013/2012 أن عدد طلبتها قد بلغ 21,327 طالباً، تليها الجامعة الإسلامية في غزة بـ 19,938 طالباً، ثم جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 17,094 طالباً. ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة 123,484 طالباً موزعين على 68,548 طالباً في الضفة؛ و54,936 طالباً في القطاع؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 44.5% من الطلبة في الضفة والقطاع، مع العلم أن نسبة مواطني القطاع هي 38.6% من مجموع السكان في الضفة والقطاع (انظر جدول 7/3 وجدول 7/29).

ومن ناحية أخرى، فيظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليماً تقليدياً 71,909 طالبات، مقابل 51,575 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2013/2012؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 58.2%، مقابل 41.8% من الطلاب الذكور. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل لمساعدة أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها، كما أن هناك العديد من الطلاب الذكور يحظون بفرص دراسية بنسبة أعلى في الخارج (انظر جدول 7/29).

ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الرجال ما زال يفوق بكثير مثيله من النساء، إذ بلغ في العام الدراسي 2013/2012 ما مجموعه 5,309 أساتذة من الرجال (79.9%) مقابل 1,332 أستاذة من النساء (20.1%)، بمعنى أنه ما زال من المبكر أن تنعكس النسبة المرتفعة للإناث في الجامعات على هيئات التدريس في الجامعات. مع الإشارة إلى أن أعداد هيئة التدريس تشمل جميع الأساتذة في الجامعات والكليات من غير كليات المجتمع المتوسطة. وما زال هناك عدد كبير من الطالبات الخريجات اللاتي لا يلتحقن بسوق العمل ويتحولن إلى ربَّات بيوت، وهو ما يعيد ارتفاع نسبة الذكور في مجالات العمل[87].

جدول 7/29: أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012[88]

اسم الجامعة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
النجاح الوطنية	9,116	12,211	**21,327**
القدس	5,972	6,104	**12,076**
بيرزيت	3,618	6,323	**9,941**
الخليل	1,831	5,287	**7,118**
العربية الأمريكية	3,285	3,102	**6,387**
فلسطين التقنية – خضوري/ طولكرم	2,239	2,180	**4,419**
بوليتكنيك/ فلسطين	1,897	1,567	**3,464**
بيت لحم	766	2,364	**3,130**
الاستقلال	546	140	**686**
الإسلامية/ غزة	7,774	12,164	**19,938**
الأقصى/ غزة	4,966	12,128	**17,094**
الأزهر/ غزة	7,089	7,473	**14,562**
فلسطين/ غزة	2,200	543	**2,743**
غزة	276	323	**599**
المجموع	**51,575**	**71,909**	**123,484**

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية 2013/2012

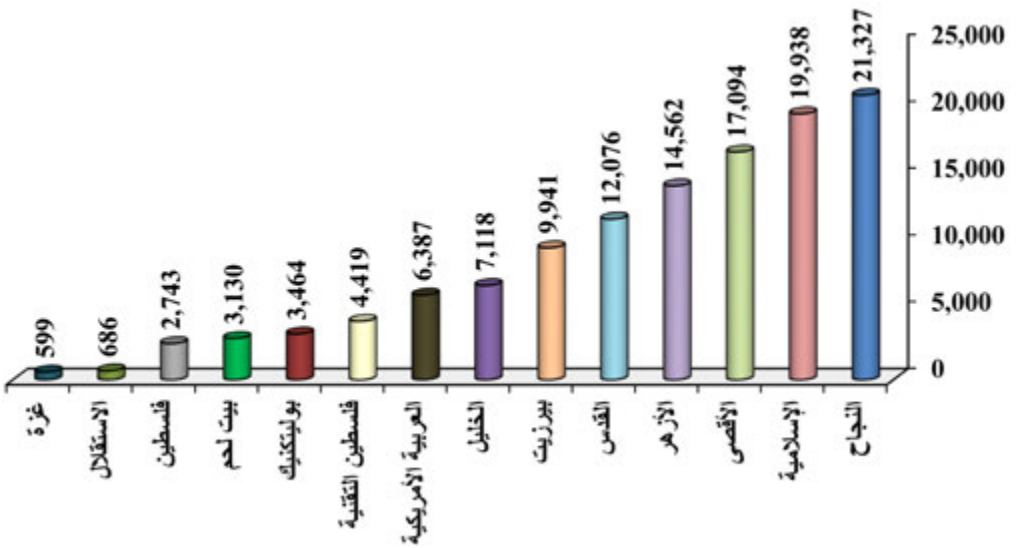

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012

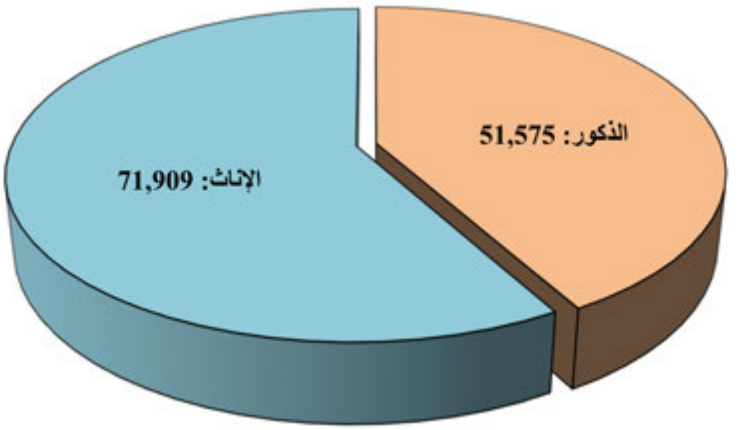

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في كل من الضفة والقطاع 2013/2012

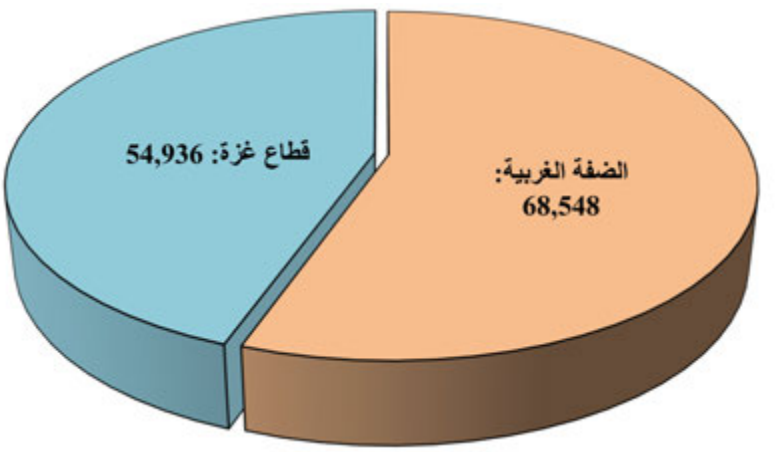

وتوفر جامعة القدس المفتوحة تعليماً جامعياً مفتوحاً لـ 61,592 طالباً للعام الدراسي 2013/2012 بينهم 21,811 من الذكور، و39,781 من الإناث. وتتوزع مراكز هذه الجامعة بين 17 مركزاً في الضفة الغربية و5 مراكز في قطاع غزة[89].

جدول 7/30: أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012[90]

الجامعة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
القدس المفتوحة	21,811	39,781	**61,592**

أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012

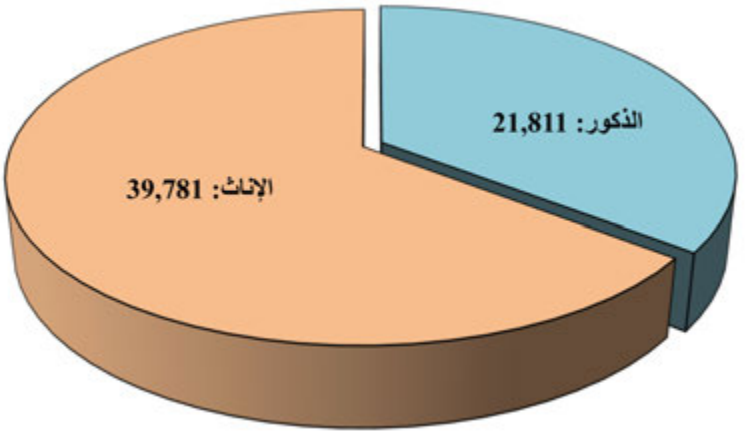

4. الكليات الجامعية والمتوسطة:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 38 كلية جامعية ومتوسطة (18 كلية جامعية و20 كلية متوسطة). وبحسب الأرقام المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، فإن هناك 34 كلية جامعية ومتوسطة تقدم التعليم لـ 28,505 طلاب للعام الدراسي 2013/2012؛ من بينها 15 كلية جامعية يدرس فيها 16,232 طالباً وتمنح طلبتها درجة البكالوريوس، و19 كلية متوسطة يدرس فيها 12,273 طالباً، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط[91].

جدول 7/31: أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2012[92]

الكليات	عدد الكليات	الطلبة المسجلون		
		الذكور	الإناث	المجموع
الجامعية	15	7,666	8,566	**16,232**
المتوسطة	19	6,391	5,882	**12,273**
المجموع	**34**	**14,057**	**14,448**	**28,505**

أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية 2013/2012

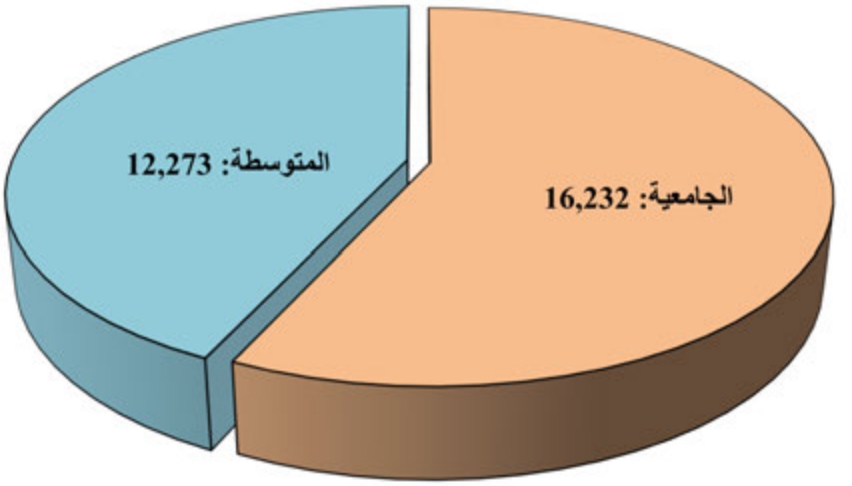

خلاصة

بعد نحو 66 عاماً من كارثة تمزيق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني إثر حرب 1948، ما زال نصف هذا الشعب يعيش على ترابه الوطني في فلسطين التاريخية؛ ولعل أعداده ستتفوق على أعداد اليهود على هذه الأرض قريباً (سنة 2016–2017). وهو ما يمثل مصدر قلق للجانب الإسرائيلي، الذي قد يحاول اللجوء إلى طُرق غاشمة للتخلص من العبء السكاني الفلسطيني. وما زال نحو 80% من الشعب الفلسطيني في الشتات يقيم في المنطقة المحيطة بفلسطين، بانتظار يوم عودة قريب. وبالرغم من أن نسبة الزيادة السكانية والخصوبة الفلسطينية شهدت بعض التراجع في السنوات الماضية؛ إلا أنها ظلت نسباً مرتفعة مقارنة بالجانب الإسرائيلي وبباقي بلدان العالم.

وبالإضافة إلى معاناة الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال وقهره، إلا أنه يعاني أيضاً معاناة قاسية في الشتات والمنافي؛ وخصوصاً في مناطق الصراع والأزمات. وقد كان أبرز مظاهر المعاناة الكارثة التي حلَّت بالفلسطينيين المقيمين في سورية بسبب الصراع الدائر فيها منذ سنة 2011؛ وهي كارثة لا تجد لها أفقاً قريباً للحل، وتستدعي تضافر كل الجهود لمديد الدعم والمساعدة لهم؛ وإبعادهم عن دفع الأثمان بسبب الاستحقاقات الداخلية والمواقف السياسية.

أما الجانب الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن أبرز جوانب معاناته تتجلى في الاحتلال الإسرائيلي وتعطيله للبناء الاقتصادي الحقيقي والمؤسسي، وسعيه لتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد استهلاكي تابع وتحت مطرقة التدمير والمصادرة والاستغلال والحصار. كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل اعتماده على الدعم الخارجي، ومن بؤر فساد إداري

ومالي، ومن حالة انقسام سياسي وجغرافي بين الضفة والقطاع. ولذلك فإن العمل الاقتصادي الفلسطيني عليه أن يسعى لإيجاد البنى التحتية اللازمة للانفكاك عن الاحتلال وعدم الاعتماد عليه، وإيجاد البيئة اللازمة ومقومات الصمود لشعب ينصرف همه الأساسي للحرية والاستقلال وليس لمجرد "الرفاهية" تحت الاحتلال.

ويشكل التعليم الفلسطيني إحدى الاشراقات التي تُعبّر عن الإمكانات المذخورة الهائلة للشعب الفلسطيني، وحرصه على التميّز، بحيث شكّل أحد أكثر الحالات تقدّماً في العالم العربي والإسلامي بالرغم من معاناته تحت الاحتلال. ولذلك فإن الاستثمار في التعليم يجب أن يستمر ويزداد باعتباره أهم وأفضل أنواع الاستثمار لأنه استثمار في "الإنسان". غير أن هذا الاستثمار يجب أن يأخذ شكله النوعي والمستمر، فليس هو مجرد محوٍ للأمية، أو توزيع للشهادات، وإنما يجب أن تظهر ثماره في مخرجات التعليم وقدرته على الإبداع والنهوض بالمجتمع وعلاج مشكلاته.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1815.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2028.pdf
ملاحظة: حسب الأرقام المتوفرة بين أيدينا، والتي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة النمو السكاني لفلسطينيي الخارج سجلت نمواً سالباً قدره 2.1% في سنة 2011، بينما ارتفعت إلى 3.1% سنة 2012، ثم عادت وانخفضت إلى 1.6% سنة 2013. وتعطي هذه الأرقام دلالات مُربكة للمتابعين. إذ يستحيل أن ينقص عدد الفلسطينيين في سنة واحدة بنسبة 2.1%، كما يُستبعد أن يزيد عددهم في السنة التالية بنسبة 3.1%. ويظهر أن الجهاز قادر على العمل بفعالية ودقة عالية في مناطق عمل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما يخضع تحديد أعداد فلسطينيي الخارج إلى تقديرات ومعطيات يتلقاها من الدول المستضيفة، أو من تقديرات بعض الباحثين. ويظهر أن جانباً مما يبدو أنه تعارض أو إرباك، أن الجهاز قام بإعادة تقدير الأرقام للسنوات الأخيرة، دون أن يقوم بتكييف التقديرات للسنوات التي سبقتها ليأخذ النمو السكاني شكله المنطقي المتدرج. ومن جهة أخرى، يظل تقدير أعداد الفلسطينيين في الأردن هو أحد المعضلات التي عادة ما تواجه الباحثين، وتتفاوت فيها الإحصائيات بشكل كبير.

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والأونروا بالأرقام، موقع وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، 2013/1/1، في:
http://www.unrwa.org/sites/default/files/20130424680_0.pdf

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[5] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013.**

[6] **المرجع نفسه**.

[7] **المرجع نفسه**.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] **المرجع نفسه**.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**.

[12] ملخص للمؤشرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Pop%20Projections_main%20ind_a.htm؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[14] **المرجع نفسه**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census2007_a.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[17] **المرجع نفسه**.

[18] **المرجع نفسه**.

[19] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1، في: http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2013_07_in_figures_arabic.pdf

[20] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[21] الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا، كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014، الأونروا، في:
http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_syria_crisis_response_arabic.pdf؛ وانظر:
Syria Regional Crisis Response Update 74, UNRWA, 4/5/2014, www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_syria_crisis_response_arabic.pdf

[22] الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا، كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2014، الأونروا.

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[24] انظر: الأونروا بالأرقام، 2012/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[26] **المرجع نفسه**.

[27] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 319؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**؛ وملخص للمؤشرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[28] الأونروا بالأرقام، 2013/7/1.

[29] المرجع نفسه؛ وانظر:
UNRWA Statistics 2010: Selected Indicators, UNRWA, November 2011, http://www.unrwa.org/userfiles/2011120434013.pdf

[30] بالنسبة لعدد الفلسطينيين للسنوات 2011–2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.
أما بالنسبة لعدد اليهود للسنوات 2011–2013، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0114/pdf/b1.pdf

[31] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، واشنطن، موقع صندوق النقد الدولي، 2014/2/6، انظر: http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr1444a.pdf

[32] بالنسبة إلى السنوات 2004–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ32013A.pdf

[33] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2039.pdf

[34] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[35] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[36] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2013)، في: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Annual%20Reports/PMA%20Annual%20Reports/Annual_Report_2012_Final.pdf

[37] See West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy, site of The World Bank, 2/10/2013, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/01/23/000442464_20140123122135/Rendered/PDF/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf

[38] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/MajorCurrentA1994-2011.htm
وبالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t11.pdf

[39] بالنسبة إلى السنوات 2004–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[40] بالنسبة إلى السنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaConstantA1994-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[41] بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 2008–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaCurrentA1994-2011.htm
وبالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t1.pdf

[42] لمزيد من التفاصيل، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012**.

[43] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تقرير الاستقرار المالي 2012** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آب/ أغسطس 2013)، ص 17.

[44] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية: الربع الثاني 2013** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الأول/ أكتوبر 2013)؛ وسلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2012**؛ وسلطة النقد الفلسطينية، انظر: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xls

[45] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تقرير الاستقرار المالي 2012**، ص 22.

[46] شبكة فلسطين الإخبارية، مشروع قانون الموازنة العامة 2013، "مجلس الوزراء يقر الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2013،" 2013/3/28، انظر: http://www.pnn.ps/index.php/pnn-select/49066

[47] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، في:
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations_00-12.xls
وانظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Jan.2014.arb.pdf/40b1ab38-5e5c-47a6-987d-507df0418f23

[48] مجلس الوزراء يناقش قانون الموازنة العامة لعام 2014، وفا، 2014/1/28، انظر:
http://www.wafa.ps/arabic/printnews.php?id=167520

[49] المرجع نفسه.

[50] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي.

[51] **الأيام**، 2013/12/30.

[52] وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، غزة، بيانات مكتبية غير منشورة.

[53] **الشرق الأوسط**، 2013/1/4.

[54] انظر: "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م،" صحيفة **البرلمان**، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2014/1/2، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cb62d9e3-a5cf-4eab-a6bf-6d107fbcaaec.pdf

[55] وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، غزة، بيانات مكتبية غير منشورة.

[56] "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م،" **البرلمان**، 2014/1/2.

[57] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf

[58] مكتب العمل الدولي، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة،" موقع منظمة العمل الدولية، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013.

[59] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013**.

[60] **المرجع نفسه**.

[61] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأساسية: مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول 2013)، الربع الرابع 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42013A.pdf؛ وانظر: مكتب العمل الدولي، "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة،" موقع منظمة العمل الدولية.

[62] بالنسبة لسنة 2008، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2094-08.htm
وبالنسبة للسنوات 2009–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1ConstantA2009-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[63] See Palestinians Access to Area C key to Economic Recovery and sustainable Growth, Press Release, The World Bank, 8/10/2013, http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/07/palestinians-access-area-c-economic-recovery-sustainable-growth.print

[64] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.
ملاحظة: قيمة الناتج الزراعي في الضفة والقطاع لسنة 2013 محسوبة استناداً للقيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى للسنة نفسها.

[65] بالنسبة لسنة 2008، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1%2094-08.htm
وبالنسبة للسنوات 2009–2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/B1ConstantA2009-2011.htm
أما بالنسبة لسنتي 2012 و2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2013)**.

[66] بالنسبة للسنوات 2008–2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/centers_%20A.htm
وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade%202013.htm

[67] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1978.pdf

[68] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 16.2, p. 754.

[69] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2012: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2024.pdf

[70] معين محمد رجب ومحمد سالم زيدان، **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وتأثيرها على فرص العمل: دراسة الفترة 1994–2013**، دراسة علمية من المؤتمر الدولي حول السياسات التجارية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية (عمّان: الجامعة الأردنية، 26–2012/9/27)، ص 169–170.

[71] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)؛ وانظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Jan.2014.arb.pdf/40b1ab38-5e5c-47a6-987d-507df0418f23

[72] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2012/02/table7_arb.pdf
http://www.pmof.ps/documents/10180/246011/dec_2012_arb.pdf
http://www.pmof.ps/documents/10180/268204/Dec.2013.arb.pdf/4e1f11aa-74bc-4f67-be4e-4d9e70fd8ea3

[73] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=992&mid=3915&wversion=Staging؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014** (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، انظر:
http://www.wafainfo.ps/pdf/Economic_forecasts_for_2014.PDF

[74] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[75] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[76] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية للعام 2014؛ وسلطة النقد الفلسطينية، **التنبؤات الاقتصادية لعام 2014**.

[77] البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي.

[78] المرجع نفسه.

[79] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

[80] انظر: الأمم المتحدة، "غزة في عام 2020 هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟،" تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، آب/ أغسطس 2012، في:
http://www.unsco.org/Documents/Special/Gaza%20in%202020%20a%20liveable%20place%20Arabic.pdf

[81] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2013**.

[82] **المرجع نفسه**.

[83] **المرجع نفسه**.

[84] بالنسبة للعام الدراسي 2010/2009، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2010)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1724.pdf
أما بالنسبة للأعوام 2011/2010–2014/2013، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في: http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335

[85] انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

[86] بالنسبة للعام الدراسي 2010/2009، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"**.

أما بالنسبة للأعوام 2011/2010–2014/2013، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

[87] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، آب/ أغسطس 2013)، في:
http://www.mohe.pna.ps/List/Daleel/Daleel2012-2013.pdf

[88] **المرجع نفسه**.

[89] انظر: **المرجع نفسه**.

[90] **المرجع نفسه**.

[91] انظر: **المرجع نفسه**.

[92] **المرجع نفسه**.

The Palestinian Strategic Report 2012-2013

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2012-2013 الذي يصدر للمرة الثامنة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2013، بل وجانباً من سنة 2014؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 13 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-28-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net